النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⴻⵊⵜ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵙⵉ

إلى الأمام
من أجل الاشتراكية

• العدد : 447

من 22 إلى 28 فبراير 2022

• الثمن : 4 دراهم

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

السياسات الإجتماعية للمخزن بين حقيقة خدمة التبعية وزيف شعار الدولة الإجتماعية

كلمة العدد

البادية أمام نكبة الجفاف

مع حدة وخطورة الجفاف هذه السنة أصبحت أغلبية جهات المغرب تعيش حالة مزمنة من الجفاف. لقد تراجعت كمية الأمطار المسجلة، سنة بعد أخرى، فطال أمد الجفاف وهو ما يعكسه مستوى حقينة السدود في مجمل مناطق المغرب. وصل تدهور مستوى الحقينة إلى مستويات خطيرة جدا، أصبحت معه البادية في هذه السنة أمام خطر داهم مرشح للتفاقم أكثر في الأشهر القليلة المقبلة مع حلول فصل الصيف، وبدون مبالغة، يمكن اعتبار البادية اليوم منطقة منكوبة. وكما هي عادة الدولة، فإنها ترفض الإعلان عن حالة النكبة لما لذلك من تبعات اجتماعية وسياسية. لكن المعطيات المتوفرة والمستجدات الأخيرة المتمثلة في تخصيص رئيس الدولة غلافا ماليا استعجاليا يصل إلى 10 مليار درهما، يبين الهلع الذي استحوذ على الدولة وانشغالها بخطورة الأوضاع في البادية. وكما هي العادة، فإن هذا الغلاف سيخصص منه 3 مليار درهما لتنفيذ سياسة التنمية البشرية و7 مليار المتبقية ستصرف على الشركات الكبرى، منها 6 مليارات ستذهب للأبناك كدعم لها تحت مبرر مساعدة الفلاحين لمواجهة أعباء القروض، ومليار سيذهب بدوره لشركات التامين تحت مبرر التامين على مخلفات الجفاف. إنها دائما تلك الحلول الاستعجالية والارتجالية من أجل التهدئة والتطمين وشراء السلم الاجتماعي بالبادية مؤقتا كحل في انتظار ما ستجود به السماء من أمطار وترجع الوضعية إلى سابق عهدها.

إنها نفس الحلول المجربة سابقا، ولذلك ستبقى دار لقمان على حالها. إننا نعتبر موضوع الجفاف ومواجهة آثاره قضية سياسية واختيارات طبقية وفي هذا يكمن جذر الأزمة الهيكلية التي يتخبط فيها النظام الاقتصادي والاجتماعي المطبق. فمادام هذا الاقتصاد موجها بعقيدة التبعية ويخدم مصالح كمشة من الاحتكاريين لملكية وسائل الانتاج وملكية الأراضي الجيدة من طرف حفنة من المعمرين الجدد، فإن الآفات الاجتماعية والطبيعية سيكون لها الوقع السلبي والخطير على حياة الجماهير الشعبية. إن أركان سياسة الدولة في الفلاحة من سدود ومن ضخ الأموال الطائلة في المغرب الأخضر والأزرق أبانت على الفشل الذريع. فهاهي الفرشة المائية التي كانت تعتبر رأسمال المغرب والتي تكونت على مدى ملايين السنين قد استنزفت في سقي فلاحات تصديرية؛ ذهب ماء هذه الفرشة عبر الحوامض والخضراوات الى أوروبا وها هي أيضا السدود وقد أصابها بعض التلف، بتراكم الأوحال التي تحولت إلى طبقات طينية مضرة بالبنية التحتية لهذه السدود.

لن تنفع الحلول الارتجالية في معالجة أزمة البادية ما لم يتحرر المغرب من التبعية ومن سلطة الكمبرادور وملاك الأراضي الكبار، وساعتها يمكن وضع سياسة الإصلاح الزراعي الذي يحرر الأراضي من الطبقات الطفيلية التي تنهب ساكنة البوادي وتوزع الأراضي على الفلاحين الفقراء والمعدمين، وتضع اختيارات استراتيجية تمكن من تحقيق السيادة الغذائية في مجمل المواد التي يحتاجها شعبنا ويتحرر من الاستيراد والتبعية للخارج. إن تحقيق السيادة الغذائية يرتكز على شرط تدبير الماء والحفاظ عليه وتوجيهه للزراعات غير الملائمة للشروط والعوامل الجديدة الحاصلة في التطور المناخي. كما أن سياسة الإصلاح الزراعي لن تنجح إذا لم تندمج في منظومة اقتصادية واجتماعية جديدة تتكامل فيها الفلاحة والصناعة واللوجيستيك والتمويل بما يحقق تراكم الثروات وتوجيهها لتوسيع القاعدة المادية للتطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي بمعايير تحقيق مطامح شعبنا في العيش الكريم والمساواة في الانتفاع من خيرات البلاد وفي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وباقي الحريات السياسية.

ضيف العدد : **محمد شوييا**

السياسات الاجتماعية في المغرب تتحدد بشروط الرأسمالية الكولونيالية القاسية مع ارساء النظام التبعي في بلادنا.

قراءة في مميزات الوضع السياسي 6

الراهن السياسي في السودان 11

جامعة كرة القدم وضرورة كشف الحساب 12

في خلفيات التراجع عن نظام البكالوريوس 16

السحب : مطبعة العهد الجديد

jaridanahj@yahoo.fr www.annahjaddimocrati.org

عنوان الجريدة : 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس : 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني : 1995 / 104

النهج الديمقراطي بالجهة الشرقية يدعو الجميع إلى الانخراط في تخليد الذكرى 11 لحركة 20 فبراير

اجتمعت الكتابة الجهوية للنهج الديمقراطي يوم الجمعة 18 فبراير 2022 لتدارس الوضع العام و أعلنت ما يلي :

- تندد بالمنع الذي استهدف النهج الديمقراطي لعقد مؤتمره الخامس ، وتؤكد حق تنظيمنا الغير قابل للتصرف في عقد مؤتمره وفي ممارسة وظائفه السياسية والتنظيمية المكتسبة بفضل التضحيات الجسيمة لعقود و أجيال.

- تثمن وتفتخر بالتضامن الأممي و العربي و المغاربي مع النهج الديمقراطي من أجل المطالبة برفع يد التسلط و الاستبداد عليه ومن أجل دعم حقه المشروع في عقد مؤتمره بشكل عادي وفي تجسيد أهدافه في بناء صرح حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

- تستنكر الزيادات الصاروخية في أسعار المحروقات و المواد الأساسية ، وغياب أية سياسة و خطط استراتيجية لمواجهة الجفاف وآثاره على الفلاحين و مربو الماشية الفقراء.

- تستنكر المنع والقمع الذي تتعرض له الأصوات المناضلة أفراد وهيئات وتطالب بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين .وإيقاف المتابعات في حق المناضلين.

- تساند نضالات العمال وجماهير الكادحين بالجهة الشرقية وتدعمها وتدعو إلى توحيدها وتنظيمها وتقوية التضامن الطبقي وسطها (الاحتجاجات ضد الغلاء في عدة مدن و من أجل الحق في الارض في جرسيف...) ورفع حيف التسلط الطبقي والمخزني بالعديد من مناطق الجهة.

- تساند نضالات جماهير جرادة المحتجة على مصادرة عدادات الكهرباء وعلى غلاء الفواتير والمعيشة ويطالب بالاستجابة لمطلب التعريفة التفضيلية للفواتير وباقي مطالب الحراك ، وتدعو القوى التقدمية والديمقراطية والحية إلى دعم ومساندة مطالب جماهير جرادة.

- تستمر في التنبيه إلى مخاطر إغلاق الحدود بين المغرب والجزائر ، واللجوء إلى توتير الأجواء ودق طبول الحرب مما يؤثر سلبا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق الحدودية على الضفتين. ويؤكد على أن الديمقراطية وبناء الوحدة المغاربية ومناهضة التطبيع هي المداخل الأساسية للقضاء على التبعية وبناء تنمية شاملة ومندمجة حقيقية تستفيد منها شعوب المنطقة.

- تدعو الجميع إلى الانخراط في تخليد الذكرى 11 لحركة 20 فبراير من أجل مواجهة سياسة النظام اللاشعبية التي تمعن في تكريس الاستبداد والفساد والريع وغلاء الاسعار من جهة و في قمع الحريات والتنظيمات المعارضة والأصوات الحرة من جهة أخرى.

FNE ترفض قرار فرض جواز التلقيح ومنع موظفين/ات من ولوج مقرات عملهم/هن

أقدمت الحكومة على إصدار قرار تعسفي تسلطي فاقد للمشروعية، دخل حيز التنفيذ الثلاثاء 8 فبراير 2022، يتعلق بفرض اقتطاعات من أجور موظفي القطاع العام والخاص غير المُلقّحين، خصوصا غير المُطعّمين بالحُقنة الثالثة المعززة ضد فيروس كورونا، هذا القرار الذي لا يمكن تصنيفه إلا ضمن الانتهاكات السافرة المتواصلة لحقوق الإنسان وللحق في العمل الذي يتضمنه الدستور والاتفاقات والمواثيق الدولية المصادق عليها من طرف المغرب.

إن الجامعة الوطنية للتعليم FNE،

وإذ تذكر بموقفها المبدئي المعبر عنه في بيانها الصادر عن مكتبها الوطني بتاريخ 21 أكتوبر 2021، الرافض كليا لفرض جواز التلقيح على المواطنات والمواطنين، كوثيقة رسمية ملزمة للتنقل عبر وسائل النقل الخاصة أو العمومية والدخول إلى الإدارات العمومية وشبه العمومية والخاصة والولوج إلى الفنادق والمطاعم والمقاهي والحمامات والقاعات الرياضية والمحلات التجارية والسفر إلى الخارج، فإنها تعتبر بلاغ رئاسة الحكومة ومذكرة العمل الإجبارية، الصادرة عن وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بتاريخ 2 فبراير 2022، القاضية بمنع الموظفين غير الملقحين من الولوج إلى مقر العمل واعتبارهم بذلك في حالة تعمد الانقطاع عن العمل، مما سيعرضهم لإجراءات تأديبية تعسفية لا ترتكز على أي أساس قانوني.

وعليه، فإننا في الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي نعلن للرأي العام ما يلي :

1. رفضنا المبدئي والمطلق لقرار فرض جواز التلقيح ومنع الموظفين/ات من ولوج مقرات عملهم/هن، واعتبارنا له قرارا تعسفيا استبداديا، يدخل ضمن الانتهاكات المتواصلة للحكومة الحالية على حقوق الإنسان، والهجوم الشرس على الحقوق والحريات، والاستمرار المنهج في تمرير التشريعات الرجعية التراجعية التصفوية والتكبيلية (تفكيك الوظيفة العمومية، تجميد التوظيف، تجميد الأجور، تصفية صندوق المقاصة، الإجهاز على أنظمة التقاعد،...)؛

2 - دعوتنا الحكومة إلى السهر على ضمان استمرارية المرافق العمومية في أداء خدماتها، بما يستلزم ذلك من توفير كل متطلبات شروط السلامة والصحة وحماية صحة الموظفين/ات والمواطنين/ات، بدل استغلال ظرفية الجائحة في التضييق على الحريات العامة، وتكريس سياسة المنع والقمع والقبضة الأمنية، والإجهاز على الحقوق والمكتسبات، وضرب القدرة الشرائية للعموم، وتعميق الهشاشة واللاستقرار المهني...؛

3. رفضنا لسياسة استفراد الحكومة بالتدبير الأحادي لظرفية الجائحة ومخلفاتها مما يعطل مصالح المواطنين/ات وينمي الإحساس بالإكراه والتمييز ويُكَرس الشطط في استعمال السلطة ويُقَيد الحريات...؛

4. دعوتنا مجددا الحكومة إلى إلغاء القرار التعسفي التمييزي القاضي بإجبارية جواز التلقيح ومنع الموظفين/ات وسائر الأجراء من ولوج مقرات عملهم/هن، وكل القرارات التعسفية المقيدة للحريات العامة، وإلى حماية القدرة الشرائية للشعب المغربي والاستجابة الفورية للمطالب العادلة والمشروعة لعموم المأجورين وفي مقدمتهم نساء ورجال التعليم بجميع فئاتهم وكل العاملين/ات بالقطاع.

وفي الأخير، نهيب بجميع القوى الديمقراطية ببلادنا إلى التصدي الوحدوي والتضامني والحازم للهجوم الشرس والممنهج والتخويف والترهيب الذي تواصله الحكومة الحالية على كافة مناحي الحياة العامة للشعب المغربي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...

لا بديل عن المقاومة الشعبية

محاكمة المناضلة الحقوقية والنقابية مريم القرابطي

مثلت المناضلة مريم القرابطي عضوة مكتبي فرع المنارة مراكش وفرع جهة مراكش أسفي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان والجامعة الوطنية للتعليم/التوجه الديمقراطي بمراكش مرة أخرى أمام المحكمة الابتدائية يوم الاثنين 14 فبراير 2022 بناء على شكاية كيدية من طرف المدير السابق للثانوية التاهيلية القاضي عياض بمراكش بسبب فضحها للتحرش الجنسي الذي مارسه على إحدى الموظفات بالثانوية.

وللإشارة فان المشتكي قد تم الحكم عليه من اجل التحرش الجنسي ب شهرين موقوفة التنفيذ وغرامة نافذة قدرها 2000 درهم وتعويض مدني للضحية قدره 3000 درهم.

ويبقى هذا الحكم غير متناسب مع الفعل الجرمي الذي مارسه المعني بالأمر ومن شانه تشجيع ظاهرة التحرش الجنسي عوض ردعها.

وقد أصدر فرع المنارة مراكش بيانا مؤرخا في 13 فبراير 2022 أكد فيه مساندته ومؤازرته للمناضلة مريم متشبثا ببراءتها ومطالبا بوقف متابعتها فورا مجددا مطلب الجمعية بوقف إهدار كرامة المرأة والتصدي الحازم للتحرش الجنسي في أماكن العمل وحماية المدافعين/ات عن حقوق الإنسان والشهود والمبلغين/ات عن التحرش الجنسي.

وقد تم تأجيل ملف المناضلة مريم إلى يوم 7 مارس 2022 بناء على طلب الدفاع.

معاناة عاملات الطبخ بالمؤسسات التعليمية

لا زالت عاملات الطبخ بالمؤسسات التعليمية بخنيفرة لم تتوصلن بأجورهن-الهزيلة أصلا-انتقاما منهن من طرف مشغلهن وبإيعاز من السلطات المخزنية المحلية، وذلك بسبب مشاركتهن في القافلة التضامنية الوطنية التي نظمتها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان يوم الأحد 29 يناير بدعوة من المكتب الجهوي - بني ملال/ خنيفرة. القافلة التي عرفت تدخلا قمعيا، نظمت من أجل التصدي للتضييق والقمع الذي يتعرض له فرع الجمعية بخنيفرة والمتابعات القضائية في حق مناضلي الفرع.

هذا وقررت العاملات الخمسة الدخول في اعتصام ومبيت ليلي في المعتصم للمطالبة بصرف أجورهن التي لا تتجاوز 800 درهم شهريا.

طنجة

ذكرى فاجعة العمال والعاملات ضحايا جشع الباطرونا

حلت يوم 8 فبراير 2022 الذكرى الأولى للفاجعة الأليمة التي وقعت بطنجة والتي أودت بحياة 29 عامل/ة بسبب غمر مياه الأمطار لمعمل سري للخياطة الموجود بقبو

إحدى الفيلات. معمل يشتغل خارج الضوابط القانونية أمام مرأى ومسمع السلطات المختصة المتواطئة مع الباطرونا الجشعة التي لا همّ لها سوى مراكمة الأرباح ولو على حساب صحة وحياة وحقوق العمال/ات.

وفي الوقت الذي كانت فيه عائلات الضحايا والرأي العام ينتظرون الإنصاف ومحاسبة جميع المتورطين والمسؤولين عن الفاجعة تفاجئوا بالحكم الصادر ضد صاحب المعمل القاضي بحبسه النافذ لمدة سنة ونصف، وغرامة مالية قدرها 1000 درهم. وهو الحكم الذي اعتبروه غير منصف وغير مناسب لهول الفاجعة وحجم الضرر، بالإضافة إلى إبعاد باقي المسؤولين عن المساءلة.

إن فاجعة طنجة قد تلتها فواجع أخرى ألمت بالطبقة العاملة وخاصة الزراعية بسبب حوادث النقل المميتة. وستتلوها أخرى مادامت السلطات متواطئة مع الشركات الرأسمالية والباطرونا في ضرب سافر لمدونة الشغل رغم علاته وما دام العمل النقابي ضعيفا ومشتتا وتهيمن عليه بيروقراطيات متواطئة بدورها مع الباطرونا.

النهج الديمقراطي بالدار البيضاء الشمالية يحتج على الحصار البوليسي

في إطار التضييق والحصار المخزني الممنهج والمتصاعد ضد النهج الديمقراطي والذي كان آخره منعه من القاعات العمومية لعقد مؤتمره الوطني الخامس ايام 28 و29 و30 يناير 2022 ، أقدمت السلطات المخزنية على محاولة منع مجموعة من عمال إحدى الشركات المتضررين من الإغلاق والتشريد لولوج مقر الحزب بالدار البيضاء لعقد جمع عام لهم بتاريخ 6 فبراير 2022 لولا التصدي الحازم لأعضاء من الحزب لهذه المحاولة حيث تم إفشالها.

وقد أصدرت الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي بالدار البيضاء الشمالية بيانا في نفس اليوم أدانت فيه بشدة هذا الحصار المخزني معاهدة الطبقة العاملة وعموم الكادحين أن صوت النهج الديمقراطي وقبضته مشرعة في وجه الفساد والاستبداد حتى زواله النهائي.

مكناس

معاناة عاملات سيكوميك للخياطة

عرفت الوقفة الاحتجاجية التي دعا لها الاتحاد المحلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمكناس، انسجاما مع دعوة المكتب التنفيذي لذات المركزية النقابية ك. د. ش بجعل يوم الأحد 13 فبراير 2022 يوما للاحتجاج على ارتفاع الأسعار والتضييق على العمل النقابي ومن أجل حوار اجتماعي جاد وهادف، عرفت مشاركة مكثفة وزاخمة لعمال وعاملات شركة سيكوميك للخياطة. وقد عبر المحتجون المشاركون عن سخطهم/ن و رفضهم/ن لصمت الجهات الحكومية على مأساتهم/ن حول ما يعيشونه من تشريد بسبب توقيفهم/ن عن العمل منذ عدة أشهر، مما أدى إلى تكريس الفقر والحاجة خصوصا في ظل الارتفاع المتزايد في أسعار المواد الاستهلاكية.

للتذكير فلازال مالكو هذه الشركة ماضون في نية تصفية الشركة دون تحمل الكلفة الاجتماعية اتجاه العاملات والعمال الذين أصبحوا ضحية تحالف الباطرونا والحكومة والقضاء.

آيت ملول

تحالف الباطرونا والسلطات يشرد عاملات نقابيات بتعاونية الرميلة

تقع تعاونية الرميلة بالحي الصناعي بأيت ملول وتختص في تلفيف الحوامض، تشغل حوالي 60 عاملة ذات أقدمية، إضافة إلى لجوئها إلى عاملات الوساطة.

أقدمت إدارة هذه التعاونية يوم 13 فبراير 2022 على طرد ثلاث عاملات نقابيات ومندوبات الأجراء وهن:

1. الدلهامي خديجة
2. سكتان خديجة
3. العزوزي فاطنة

وذلك بعد توجههن للإدارة من أجل إيجاد حل للمشاكل المتعلقة بعدم استقرار الشغل ومناقشة المشاكل المطروحة. ولم تتوقف الإدارة عند هذا الحد، بل لجأت إلى تشتيت العمل النقابي وذلك بمحاولة تفريخ نقابة جديدة تابعة ل UGTM لمحاصرة وضرب الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي بتواطؤ مع السلطة المحلية ومفتش الشغل.

أبرز المشاكل التي تعاني منها العاملات:

- محاربة العمل النقابي وطرد العاملات لأتفه الأسباب؛
- الاقتطاع من الأجرة وعدم التصريح بها لدى CNSS وغياب التغطية الصحية؛
- عدم إحالة عاملات مسنات على التقاعد رغم تجاوز بعضهن 66 سنة بسبب عدم التصريح بالأيام الفعلية للشغل؛
- عدم استقرار الشغل وتقليص ساعات العمل اليومية إلى أقل من 5 ساعات واللجوء إلى عاملات الوساطة مما يؤثر على وضعيتهن؛
- غياب وسائل النقل؛
- انعدام شروط الصحة والسلامة وأماكن التغذية وعدم ملائمة المرافق الصحية والنظافة لخصوصية العاملات؛
- غياب منحة الأقدمية؛
- التحرش الجنسي بالعاملات مما أدى إلى طرد إحدى العاملات في السنة الماضية بعد احتجاجها؛
- التمييز السلبي بين العاملات.

إجراءات حكومية تعسفية لفرض التلقيح على المواطنين/ات

بعد فشلها في إقناع المواطنين/ات بأخذ الجرعة الثالثة من التلقيح اتخذت الحكومة قرارات وإجراءات إدارية تعسفية لإجبار الموظفين/ات والمواطنين/ات على التلقيح بما فيها اشتراط جواز التلقيح ولوج أماكن العمل والمرافق العمومية وربط الأجر بتلقي التلقيح بالنسبة للموظفين/ات وهو ما يعتبر ابتزازا رخيصا وتطاولا على الاجور.

وقد أثارت هذه القرارات والإجراءات التعسفية موجة من السخط والاستنكار وسط الرأي العام الذي اعتبرها ماسة بحقوق الأفراد وفي حريتهم في التصرف في أجسادهم خاصة مع الشكوك التي تحوم حول فعالية اللقاحات ضد كورونا وآثارها المحتملة على صحة الملقحين وتهرب الدولة ووزارة الصحة من تحمل المسؤولية القانونية والتكفل بضحايا العواقب السلبية للتلقيح.

خنيفرة

قمع القافلة الحقوقية

تعرضت القافلة الحقوقية الوطنية التي دعا إلى تنظيمها المكتب الجهوي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بجهة بني ملال خنيفرة واللجنة الإدارية للجمعية يوم الأحد 6 فبراير 2022 إلى عنف أهوج قبل انطلاقها بتفريق المحتجين ومنعهم من تنظيم مسيرتهم الهادفة إلى فك الحصار والعسكرة المضروبين على مدينة خنيفرة ومنع جميع أشكال التظاهر بها والانتقام من مناضليها ومن الأصوات الحرة بالاعتقالات والمتابعات والمحاكمات الصورية.

وقد أصدر مكتب فرع الجمعية بخنيفرة بيانا بتاريخ 17 فبراير 2022 يدين فيه هذا القمع ويطالب الدولة المغربية بوقف القمع الذي تتعرض له الجمعية بالإقليم والتحرش بمناضليها بالإضافة إلى حرمانها من وصل إيداع ملفها القانوني وبإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وكل ضحايا انتهاك الحق في الرأي والتعبير والتفكير وبوقف متابعة الرفيق كبير قاشا عضو الفرع بسبب فضحه للجرائم المرتكبة في حق مرضى القصور الكلوي بخنيفرة وإحالة ملف معتقلي مركز الديالیز على محكمة جرائم الأموال بالدار البيضاء.

أزيلال

الساكنة تحتج على التهميش والإقصاء

تظاهر مجموعة من المواطنين من دوار تعينين 2 وتجزئة أزود، التابعين لجماعتي أيت ماجطن وتنانت بإقليم أزيلال، الاثنين، أمام قيادة تنانت، للمطالبة بإيجاد حل للصرف الصحي والمطرح العشوائي الذي حول حياتهم إلى جحيم.

ودعا المحتجون الى وقف محنة القاطنين في دوار تعينين وتجزئة أزود الناتجة عن إفرازات المطرح العشوائي الذي تستغله ساكنة الجماعتين المذكورتين، والذي ظل ينمو أمام أعين السلطات والمجالس المنتخبة دون تدخل يذكر رغم نداءات الشباب والفعاليات المحلية.

ومن ضمن الشعارات التي رفعها المتضررون في وقفتهم الاحتجاجية **"هاذي تنانت لله كريم.. لا صحة لا تعليم"، "هذا تسيير عبثي.. الساكنة كتعاني"، "الانتخابات مشات وجات.. والحالة هي هي"،** كما حملوا يافطة بها عبارة **" ساكنة تنانت تطالب بالتدخل العاجل لحل مشكل الواد الحار".**

وإلى جانب مشكل مطرح النفايات ومطلب إنجاز الصرف الصحي الذي تطالب به الساكنة منذ أزيد من 20 سنة تقريبا، يسعى المحتجون إلى تدخل الجهات المعنية للسهر على تنقية السوق الأسبوعي من الشوائب التي يخلفها البائعون، وتأهيل القطاع الصحي بالموارد البشرية وتوفير سيارة إسعاف إضافية، مع توفير شاحنة لنقل النفايات.

أن لجينة من المحتجين، تتكون من أربعة أفراد، قد دخلت تزامنا مع الوقفة في حوار مع السلطات المحلية بغية الوصول إلى حل عاجل يرضي الساكنة ويحد من معاناتها اليومية جراء النقص الحاصل على مستوى البنى التحتية.

مراكش/ الصويرة

نقابيون ونشطاء يحتجون على الغلاء والتضييق على الحريات

نظمت الجبهة الاجتماعية بمراكش، والكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالصويرة، الأحد، وقفة احتجاجية ضد غلاء المعيشة وتجميد الحوار الاجتماعي.

ورفع المشاركون في هذه الوقفة شعارات من قبيل: **"هي كلمة صريحة والفساد عطى الريحة"**، تنديدا بالارتفاع الصاروخي لأسعار المواد الغذائية وصمت الحكومة.

وشكلت هذه الزيادات، التي تستهدف الطبقات الشعبية وتضرب القدرة الشرائية لهذه الطبقة، موضوع لافتات رفعت خلال هذا الاحتجاج.

وبهذه المناسبة استنكر الكونفدراليون بالصويرة "التضييق على الحريات النقابية والعامة، وفرض جواز التلقيح، وانعدام الحوار الاجتماعي ثلاثي الأطراف، وانتهاك حقوق ومكتسبات الشغيلة".

وطالب المحتجون باحترام الحريات النقابية، وحقوق العمال واستقرارهم الاجتماعي، ومعالجة النزاعات الاجتماعية، وسن سياسة اجتماعية لتشغيل المعطلين، وإرجاع الموقوفين عن العمل بسبب تداعيات الجائحة، ودعم عمال كافة القطاعات المتضررة نتيجة التدابير الاحترازية والقرارات الحكومية.

وسجلت الوقفتان الاحتجاجيتان استمرار موجة غلاء أسعار المحروقات، في ظل إصرار الحكومة على تجاهل إعادة تشغيل مصفاة **"سامير"**، وعدم التفاعل مع مقترحات القوانين بهذا الخصوص.

جائزة دولية لحقوقيين

أعلن مركز حقوق الإنسان بأمريكا الشمالية عن منح جائزته لحقوق الإنسان برسم سنة 2021 لعزيز غالي رئيس الجمعية المغربية لحقوق الانسان وللفاعل الحقوقي والمعتقل السياسي نور الدين العواج.

وقال المركز ، في بلاغ، إن الجائزة السنوية لحقوق الإنسان تمنح احتفاء ونصرة لقضايا حقوق الانسان بالمغرب وفي كل مكان.

وتابع أنه سيتم تسليم الجائزة يوم الأحد 20 فبراير على هامش ندوة دولية بمناسبة إحياء ذكرى الحركة الاحتجاجية ل20 فبراير 2011.

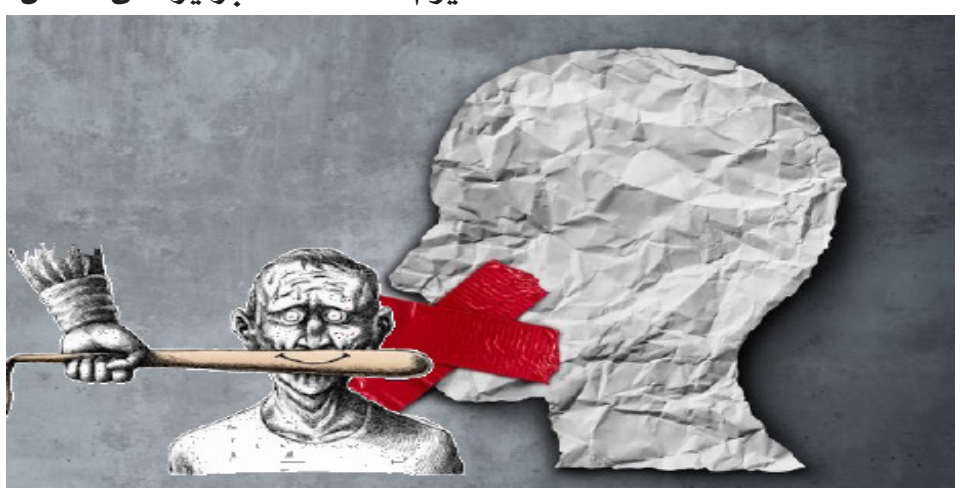

مميزات الوضع السياسي

إدريس الزايدي

بداية لابد من الوقوف على أهم المستجدات التي يعرفها الوضع العالمي كإطار أو كمدخل لتحديد سمات الوضع عربيا وجهويا ووطنيا.

***الوضع على المستوى الدولي:**

- من مخلفات الوضع الوبائي والتي قد تطول لفترة أخرى هو استمرار اهتراء القطاعات العمومية خاصة منها المتعلقة بالصحة وانهيار قطاع الخدمات وعجز الدول على توفير التغطية الاجتماعية وتوسع دائرة البطالة والفقر والهشاشة؛

- توسع النضال الشعبي والعمالي ووصول الديمقراطية التمثيلية إلى مأزق حاد ومقاطعتها وعدم المشاركة فيها؛

-تفاقم التناقضات بين الامبرياليات إلى حد التصعيد العسكري على مناطق النفوذ وخاصة إفريقيا والشرق الأوسط؛

- استعادة الإمبريالية الأمريكية الريادة في اليمن على حلف شمال الأطلسي في محاولة منها لإيقاف الزحف الروسي على الحدود الأكرانية؛

- احتداد الصراع الأمريكي الصيني على المستوى الاقتصادي للريادة اقتصاديا على صعيد العالم؛

- ونظرا للخيرات الطبيعية لإفريقيا فإنها أصبحت مطمعا لتكالب كل الامبرياليات والدول العظمى للسيطرة على تلك الثروات عبر إقامة الدول الامبريالية لقواعد عسكرية داخل بعض الدول الافريقية كما هو الحال في مالي وتشاد، وإخضاع تلك لهيمنتها وسيطرتها السياسية تحت غطاء حمايتها من المنافسين على السلطة العسكرية والسياسية كما هو الحال بالنسبة لفرنسا في إفريقيا الغربية والتي تعتبرها محمياتها لمحاربة الإرهاب المتجذر في منطقة الساحل وليبيا، وتوظيف النظام المخزني الرجعي كرأس حربة لتنفيذ سياستها في إفريقيا وخدمة للأجندات الامبريالية والصهيونية؛

- صعود اليسار الماركسي في بعض دول أمريكا اللاتينية؛

- عربيا ومغاربيا:

-لازال الشعب السوداني يقاوم بصدور عارية الطغمة العسكرية الفاشية المدعمة من طرف الأنظمة العربية الرجعية عميلة الامبريالية والصهيونية الشيء الذي يتطلب منا المزيد من الدعم وفضح تلك الجرائم التي ترتكب في حق الشعب السوداني البطل؛

-استمرار النظام السعودي المجرم وحلفائه في الخليج وبدعم من النظام المخزني الرجعي في قتل وتشريد أطفال اليمن؛

-إصرار الشعوب المغاربية على الاستمرار في النضال لتحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية والعمل على بناء أدوات الدفاع الذاتي وخلق شروط بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين كمسألة لا تحتمل الانتظار وكمهمة لا محيد عنها.

فلسطينيا :

إن فلسطين تعتبر لدى الشعوب العربية قطب الصراع مع الصهيونية والامبريالية تعرضت للخيانة من طرف الأنظمة الرجعية العربية التي بدأت علانية بتطبيع علاقاتها مع الكيان الصهيوني تحت إشراف أمريكا في إطار تنزيل خطة ترامب المسماة صفقة القرن ومن بين هذه الأنظمة النظام المخزني في المغرب.

وطنيا:

-تغول النظام المخزني الذي ينهج مقاربة أمنية وقمعية كطريق وحيد في جوهر سياسته في مواجهة المقاومة الشعبية في الأحياء والمناطق المهمشة وعلى الطبقة العاملة وعموم الكادحين التي تواجه وحيدة جبروت النظام وغطرسته في غياب شبه تام لقوى اليسار التي لم تستطع لحد الآن تجميع صفوفها وتوحيد نضالات الجماهير سواء في الجبهة الاجتماعية أوغيرها، وكذا غياب حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

- في ظل هذا الوضع المختل لصالح النظام المخزني جرت (الانتخابات) بالشكل الذي خطط له لفرز أغلبية ومعارضة على المقاس بالطرق التي ترضاها الكتلة الطبقية السائدة ونظامها المستبد وفرز حكومة جديدة برنامجها هو النموذج التنموي الذي كانت مضامينه محددة سلفا من طرف الامبريالية العالمية ومنظماتها المالية. برنامج يتناقض والمصالح الشعبية ويستجيب لتوحش الرأسمالية وجشع البرجوازية المحلية في الربح السريع؛ نموذج محكوم كذلك بتبرير الإجراءات اللاشعبية واللادموقراطية.

> في ظل هذا الوضع المختل لصالح النظام المخزني جرت (الانتخابات) بالشكل الذي خطط له لفرز أغلبية ومعارضة على المقاس بالطرق التي ترضاها الكتلة الطبقية السائدة ونظامها المستبد وفرز حكومة جديدة برنامجها هو النموذج التنموي الذي كانت مضامينه محددة سلفا من طرف الامبريالية العالمية ومنظماتها المالية

ويرتكز كذلك على وعود براقة وكاذبة لا تخدم طموحات الجماهير الشعبية بل يهدف وبشكل واضح إلى تصفية الحقوق والمكتسبات الشعبية. فهو لا يمس التوجهات العامة لسياسة الكمبرادور، بل يعلن عن إجراءات جديدة عبر انتقاد القطاع العام وتبرير الرهان على القطاع الخاص الذي تدعمه الدولة رغم ما أبان عنه هذا القطاع من انتهازية وجشع خلال جائحة كرونا.

إذن النموذج التنموي كما أشرنا سابقا هو استجابة لمطالب المقاولات المحلية للمزيد من تفقير الشعب المغربي وإغراق البلاد بالديون وخوصصة الخدمات العمومية تفويت بعض مهام الدولة إلى الخواص وللشركات الامبريالية، وبالتالي فإن الصياغة لأي نموذج تنموي يلبي مصالح الجماهير الشعبية مستحيل في ظل سيادة الرأسمالية المتوحشة والاستبداد والفساد والريع. وهذا ما عبرعنه حزب النهج الديمقراطي برفضه لهذا النموذج التنموي.

من الصعب بل من المستحيل الكلام عن أي تنمية والبرجوازية الاحتكارية متربعة على كل مفاصل الاقتصاد.

***ما انعكاس ذلك على المستوى الاجتماعي؟**

كشفت جائحة كرونا مستويات الفقر والهشاشة التي يعاني منها المغاربة حيث فقد ما يقرب من800000 عامل وأجير مناصب شغلهم ودفعت بالجماهير الشعبية الغاضبة إلى التظاهر في شوارع المدن الكبرى وفي القرى والمدن الهامشية.

نضالات مشت دون بوصلة نظرا الغياب حزبها الطبقي وبشكل عام في ظل غياب أدوات الدفاع الذاتي. ولهذا وجب علينا كحزب النهج الديمقراطي أن نعمل بجد واجتهاد من أجل :

1 - الاستمرارفي الاستعداد لعقد مؤتمرنا الخامس تحت أي ظرف كان؛

2 - العمل والاستعداد للإعلان عن تأسيس حزب الطبقة العاملة كل الكادحين؛

3 - الانخراط في الحركة النضالية بالمشاركة والدعم والمساندة والمساهمة في بناء التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير؛

4 - دعوة كل فروع النهج الديمقراطي محليا وجهويا ووطنيا للمساهمة الفعالة في إنجاح هذه المهام؛

5 - العمل مع كل الفصائل الماركسية ودفعها كليا أو جزئيا للمساهمة في هذا الورش العظيم.

السياسات الإجتماعية للمخزن بين حقيقة خدمة التبعية وزيف شعار الدولة الإجتماعية

يتطرق ملف العدد للسياسات الاجتماعية للدولة المخزنية خلال العقدين الأخيرين، تلك السياسات التي تمحورت شعاراتها المركزية المعلنة حول الرفع من مستوى التنمية البشرية ،وهو الشعار الذي تم التركيز عليه كنتيجة للمراتب المتدنية التي ظل المغرب يقبع فيها طيلة عقود من حيث مستويات التنمية البشرية ،و كنتيجة لبطء تطور هذا المستوى ،وهو الامر الذي استمر رغم هذه السياسات ،التي كان منطلقها ما سمي بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005 والتي مر عليها الآن حوالي 17سنة ،ولم يتزحزح مؤشر التنمية البشرية إلا بخطى سلحفاة لم تمكن البلاد من تجاوز الشريحة الدنيا لمستوى التنمية البشرية المتوسط. وهذا الامر يتظهر واقعيا بنسب بطالة عامة فاقت في السنتين الأخيرتين 11%،وتفوق لدى الفئات الشابة 31% رغم ان مئات الآلاف ممن يسجلون كنشيطين هم مشتغلون في القطاعات غير المهيكلة ويعانون من مظاهر هشاشة شغلية صريحة .ومن مؤشر فشل هذه السياسات انتشار الفقر المدقع الذي تحاول الارقام الرسمية إخفاءه باعتماد مؤشرات احتساب بعيدة عن الواقع ومنها المبلغ المعتمد في عتبة الفقر والذي لا يتعدى 20درهما في اليوم لتدمج افراد يحصلون على هذا المبلغ ضمن فئات غير فقيرة لتقليص نسب الفقر المعلنة . اما التغطية الصحية التي اعتمد فيها ما سمي نظام الراميد لتحقيق توسيع شكلي للاستفادة منها فلم تستطع الدولة المخزنية ان تخفي شمس فشلها بالغربال ، ذلك ان هذا النظام لم يتعد كونه بطاقة لا تمكن حاملها من تغطية صحية فعلية . هذه السياسات الاجتماعية وغيرها يتناولها ملف الجريدة بتشخيص لآلياتها وتحليل لخلفياتها الحقيقية وأهدافها المعلنة ومخرجاتها وانعكاساتها على واقع حال الجماهير الشعبية اجتماعيا .

تطورات السياسات الاجتماعية بالمغرب ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية

عزيز غالي

1 - تقديم عام للسياسات الاجتماعية في المغرب:

إن الحديث عن المسألة الاجتماعية بالمغرب مرتبط أساسا بسياقات مجتمعية محددة ومراحل تاريخية مفصلية، من المهم جدا استحضارها لفهم طبيعة هذه المسألة وتناقضاتها المختلفة، وقبل التطرق للسياسة الاجتماعية وفق منظورالاستراتيجية الشاملة للتنمية البشرية، لا بد من تحديد مفهوم دقيق للسياسة الاجتماعية، والذي يتم الرجوع إليه لقياس طبيعة تدخلات الدولة في موضوع التنمية بشكل عام، والتنمية الاجتماعية بشكل خاص. فالسياسة الاجتماعية تقوم على تحديد الأطر المؤسسية والأحكام اللازمة لدمج مبادئ المساواة الاجتماعية وحقوق الإنسان في سياسة الدولة العامة. والهدف النهائي للسياسة الاجتماعية هو تخفيف حدة الفقر والإقصاء الاجتماعي وإخماد بؤر التوتر الاجتماعي، وتحسين الرفاه العام لجميع المواطنين على اختلاف فئاتهم مما يساهم في تحقيق التنمية البشرية للمجتمع.

والوقوف عند تجربة المغرب في هذا الميدان، يقتضي جرد أهم المؤسسات والبرامج الاجتماعية التي انخرط فيها المغرب بعد الاستقلال وذلك بهدف الخروج بخلاصات حول مقاربة المغرب للمسألة الاجتماعية، لمعرف مدى حدود انخراطه في صياغة سياسة اجتماعية حقيقية وفق منظور تنموي، تخضع للشروط الموضوعية لبناء سياسة اجتماعية حديثة، وتتوخى الوصول إلى فلسفة اجتماعية يكون محورها هو صون كرامة الإنسان وفق القوانين والعهود والبروتوكولات الدولية لحقوق الإنسان.

2 - تاريخ تطور السياسات الاجتماعية في المغرب:

1. منذ الاستقلال حتى سنة 1961 سنة:

منذ استقلال المغرب سنة 1956 كان الهاجس الاجتماعي حاضرا لدى الفاعل الرسمي باختلاف رهاناته السياسية والأمنية، رغم محدودية موارد الدولة وارتفاع النفقات العمومية وضعف تنافسية الاقتصاد الوطني، وأحدث في ظل إطلاق العديد من البرامج عدة مؤسسات ذات طابع اجتماعي مع بداية الاستقلال؛ مؤسسة التعاون الوطني التي تأسست سنة 1957، ثم صندوق المقاصة الذي تأسس سنة 1956 وكان الهدف منه هو دعم القدرة الشرائية للمواطنين، وابتداء من 1961 وبدعم من البرنامج الغذائي الأممي ثم إحداث المطاعم المدرسية، بداية بالمناطق الشمالية، ليتم تعميم التجربة في باقي المناطق المغربية فيما بعد.

2. منذ1961 سنة حتى سنة 1989:

وخلال مرحلة ما بعد 1961 الى حدود سنة 1970 كانت هناك محاولات "لهيكلة الحقل الاجتماعي"ومأسسته، من خلال مؤسسات عمومية كالتعاون الوطني سنة 1957 والانعاش الوطني سنة 1961 وإحداث صندوق المقاصة وعدد من برامج التغذية والماء الصالح للشرب والكهرباء بالعالم القروي وبرنامج الأولويات الاجتماعية.. إلا أن هذه البرامج والمؤسسات كانت مرتبطة أساسا بتقديم الدعم المباشر للفئات الأكثر فقرا وهشاشة من أجل استقرار المجتمع وتوفير شروط استمراريته نظرا للتحديات السياسية التي تواجه الدولة في هذه المرحلة من جهة، ومن أجل الضبط الاجتماعي وحضور الهاجس الأمني من جهة ثانية..

كل هذه الأحداث أدت الى ما سمي ببرنامج التقويم الهيكلي سنة 1982 نتيجة فرض توجهات اقتصادية واجتماعية على المغرب نظرا لعجز الحكومة عن تسديد ديونها لصندوق النقد الدولي، هذه التوجهات يمكن اختصارها في ثلاث أمور أساسية: . القيام بإصلاح ضريبي وجبائي . رفع الدعم عن القطاعات الاجتماعية غير المنتجة. الرفع من ميزانية الاستثمار. التقويم الهيكلي سيؤدي فيما بعد الى إشكالات حقيقية داخل المجتمع وصفها الراحل الحسن الثاني بالسكتة القلبية التي أوشكت على الوقوع... من خلال ما سبق يمكن القول بأن مقاربة المسألة الاجتماعية بالمغرب خلال هذه المرحلة كان يتميز بالحضور الفعلي للدولة من منطلق "الدولة

الراعية "الفاعل الوحيد في السياسة الاجتماعية. الذي ركز على الإصلاحات الضريبية والنقدية، لخلق التوازن الماكرو اقتصادي، كان وقعها خطيرا على الجانب الاجتماعي، ووصفت بسكتة قلبية قابلة للحدوث في أي وقت.

ومن خلال هذا السرد التاريخي، نستنتج أن مفهوم التنمية عرف تطورا متدرجا من مفهوم التنمية إلى مفهوم التنمية المستدامة، الذي تبلور أثناء مؤتمر (ستوكهولم سنة 1972) الذي تناول البيئة وعلاقتها بالفقر وغياب التنمية في العالم، ثم جاءت بعدها حلقة (بلغراد 1975) التي دعت إلى تشجيع البحوث العلمية عن طريق التنمية المستدامة، ثم مؤتمر (تبلسي سنة 1977) الذي أكد على تطوير التعليم البيئي ثم (قمة البرازيل).

3.من 1990 - 1999

لقد كان مفهوم التنمية البشرية إلى حدود سنة 1990 قاصرا على ما يحصل عليه الإنسان أو الفرد من خدمات مادية، ولكن مع سنة 1990، أصبح مفهوم التنمية البشرية مرتبطا بالإنسان كصانع للتنمية وهدفا لها، وقد تبنى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1990 مفهوم التنمية البشرية، حيث يقوم هذا المفهوم على "أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم وأن التنمية البشرية هي عملية توسيع اختيارات البشر" فكما أن التنمية البشرية مرتبطة بالوضع السياسي للإنسان المتمثل في الديمقراطية، فهي مرتبطة بوضعه الاقتصادي والاجتماعي كذلك.

وبالرغم من رفع المغرب شعار " التنمية المستدامة " والتأكيد على دور البحث العلمي والتعليم في تحقيقها، فإنه ظل قاصرا، إذ ظل معدل النمو الاقتصادي متذبذبا في مستويات متدنية. ولذلك فقد تمت بلورة مفهوم التنمية البشرية الذي ينطلق من العناية بالإنسان، وفق سياسات تنموية اجتماعية شاملة لجميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لتحقيق الرفاهية والكرامة لكل الناس في إطار التنمية والديمقراطية وتحقيق العدالة الشاملة المرتكزة على مفهوم حقوق الإنسان، وذلك كله في سياق الحفاظ على العنصر الطبيعي وترشيده.

وفي مستوى آخر ومع بدايات التسعينات، سيهيئ المغرب، حزمة من التدابير الاجتماعية الأخرى، شملت تهيئ برنامج اجتماعي وبتنسيق مع البنك الدولي سمي ببرنامج الأولويات الاجتماعية (**I PAJ**)، شمل بعض الجهات من البلاد وركز على برامج دعم التربية الأساسية، برنامج الإنعاش الوطني، دعم برامج الصحة الأساسية، وتدخل في حزمة البرامج الجديدة، والتي تمت أجرأتها ابتداء من سنة 1995؛ برنامج تأهيل العالم القروي، والهدف منه بالأساس تحسين مستوى المعيشة للساكنة القروية، عن طريق ربط هذه المناطق بشبكة الماء الصالح للشرب وهو ما يسمى ببرنامج **PAGER** بعده جاء مشروع ربط الساكنة القروية بالشبكة الكهربائية وهو ما يسمى بـ **PERG** وفي نفس السياق ومن أجل رفع العزلة عن العالم القروي تم تفعيل برنامج لإصلاح وتبليط طرق العالم القروي ويعرف بـ **PNCRR** وبالنسبة للسكن، تم في هذا الإطار إحداث برنامج وطني للسكن الاجتماعي سنة 2002، يتوخى القضاء نهائيا على مدى عشر سنوات على السكن غير اللائق والسكن الصفيحي.

وفي هذا الإطار جاء مفهوم التنمية البشرية، حيث عرفه تقرير التنمية البشرية في مطلع التسعينيات بأنه:

1. عملية توسيع لخبرات الناس بزيادة القدرات البشرية؛

2. عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية الناس؛

3. أن يعيش الناس حياة طويلة وصحية، وأن يكونوا مزودين بالمعرفة وأن يكون بإمكانهم الحصول على المواد اللازمة لمستوى معيشي لائق.

وفي هذا السياق ومع بداية سنة 1999 تم إنشاء وكالة وطنية

يتبع ص 8

تتمة مقال تطورات السياسات الاجتماعية بالمغرب ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية

للتنمية الاجتماعية، كآلية لتدبير البرامج الاجتماعية، وإعداد مشاريع القرب، لذا تم خلق 16 تنسيقية جهوية، تعمل وفق أولويات يتم تسطيرها في مخططات هذه المؤسسة، والهدف منها تقليص الخصاص الاجتماعي، عن طريق تقوية قدرات الفاعلين الاجتماعيين الآخرين من النسيج الجمعوي، ودعم الأنشطة المدرة للدخل لدى الفئات الهشة من المجتمع، ودعم البنية التحتية الأساسية، ودعم التنمية الاجتماعية بالمدار الحضري.

وبالموازاة مع عمل هذه المؤسسة، تم إحداث مؤسسة من طرف الملك خاصة بالتضامن في نفس السنة حملت اسم **"مؤسسة محمد الخامس للتضامن"** حصلت على صفة المنفعة العامة، وتعمل وفق حملات وطنية لجمع التبرعات عن طريق المؤسسات الحكومية، ويتم تصريف مواردها في برامج مختلفة لدعم الساكنة في وضعية صعبة، والتدخل الإنساني في الكوارث الطبيعية، ودعم الجمعيات، والمساهمة في التنمية المستدامة عن طريق بناء وتجهيز المؤسسات الاجتماعية، والبنيات التحتية.

4. من 2000 – 2021 :

مع بداية الألفية الثالثة بالمغرب، ظهرت مقاربة جديدة للمسألة الاجتماعية، جاءت في خضم انتقال الحكم إلى الملك محمد السادس، وبروز مستجدات على الساحة الدولية، عرفت إجماعا دوليا على ضرورة الالتفات إلى ظاهرة الفقر المنتشر على نطاق واسع، وكان من نتيجة ذلك عقد مؤتمر كوبنهاكن السالف الذكر سنة 1995، ثم مؤتمر الأمم المتحدة للألفية، تمخض عنه التزام الدول ال 147 المشاركة بأهداف سميت بأهداف الألفية للتنمية في أفق تحقيقها سنة 2015.

رفع المغرب الرهان الدولي لتحقيق الأهداف الثمانية، والغايات الثامنة عشر، والتي تحتل فيها المسألة الاجتماعية أولوية أساسية، وقد رافق كل هذه المستجدات تحول نظرة الدول إلى الإنفاق الاجتماعي باعتباره استثمارا بشريا يعود بالنفع على الاقتصاد، عكس ما كان عليه الأمر من قبل من اعتبار الجانب الاجتماعي قطاعا غير منتج في الاقتصاد، بالإضافة إلى هذه الترسانة من المؤسسات والآليات الاجتماعية، ستعرف سنة 2005 انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث أعطيت لها ميزانية مهمة، وسخرت لها إمكانيات الدولة من أجل إنجاح برامجها وأوكل لمصالح وزارة الداخلية أمر تسييرها عن طريق اللجان الإقليمية بالعمالات، واللجان المحلية في كل قيادة، وسطرت لها أهداف عامة وهي:محاربة الفقر، محاربة الإقصاء الاجتماعي، ومحاربة الهشاشة الاجتماعية، وأشركت معها شركاء محليين كالجماعات المحلية، والجمعيات، وكذا التعاونيات، وقد بنت تدخلاتها على خريطة وطنية للفقر يتم بموجبها تحديد المناطق الأكثر احتياجا، وبالتالي أعطيت لها الأولوية في مشاريع المبادرة، وتعمل بشكل عمودي وأفقي لتحقيق غاياتها.

ويبقى الحديث عن مختلف المؤسسات والبرامج الاجتماعية المغربية، على أنها مؤسسات تساهم بقسط في بناء البرامج الاجتماعية، كوكالات تنمية بعض الجهات كما هو الشأن بالنسبة لجهة الشمال حيث تم إحداث وكالة إنعاش وتنمية أقاليم الشمال سنة 1996، يدخل من بين مهامها الجانب الاجتماعي، حيث يغطي مجال تدخلها جهتين، وهي: جهة طنجة تطوان، وجهة تازة الحسيمة، وفي الجنوب تم إحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم الجنوب بالمملكة، والتي تأسست سنة 2002 ويشمل مجال تدخلها ما نسبته 52 في المائة من التراب الوطني. وفي الجهة الشرقية للبلاد تم تأسيس وكالة التنمية للجهة الشرقية سنة 2006، وفي إطار مسلسل المصالحة السياسية الذي نهجه المغرب مع فترة من تاريخه سميت بسنوات الرصاص، ثم رصد اعتمادات مالية خارج أي برنامج حكومي لدعم الجانب الاجتماعي لضحايا هذه الفترة من المعتقلين والمختطفين وعائلاتهم، شمل تعويضا جزافيا، وتغطية صحية، وذلك في إطار جبر الضرر الجماعي.

وفي ميدان الشغل، وتحت وصاية وزارة التشغيل والتكوين المهني، تعمل العديد من الأجهزة على تقريب فرص الشغل من الشباب، ودعمهم لخلق المقاولات من خلال تدخلات الوكالة الوطنية للتشغيل (ANAPEC) وبرنامج مقاولتي لتشجيع إنشاء المقاولات الصغيرة للشباب TPE، كما تم توسيع دائرة التغطية الصحية لتشمل فئات اجتماعية جديدة، خصوصا بعد صدور مدونة للتغطية الصحية توضح كيفية تسيير هذا الورش الاجتماعي، أما فيما يتعلق بالتكوين المهني، فقد تم توسيع ميادين التكوين الحرفي، وتوسيع قاعدة المستفيدين، وفرص التكوين لجميع الفئات من خلال برامج خاصة لكل من وزارة التشغيل عن طريق مكتب التكوين المهني، وكذا وزارة التنمية الاجتماعية في إطار التنسيق مع وزارة التعليم بهدف إحداث تكوينات جديدة في الميدان الاجتماعي (المبادرة الحكومية لتكوين 10000 مهني اجتماعي في أفق 2012)، ليدخل إلى قاموس الشغل بالمغرب مهن كالوسيط الاجتماعي، والمنشط الاجتماعي، وعون اجتماعي، ومربي متخصص وغيره من التخصصات الاجتماعية الجديدة.

بالنسبة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية فقد تم اعتمادها أساسا من أجل الاستهلاك الخارجي بالدرجة الأولى للحصول على المزيد من القروض ودعم نمط الإنتاج الرأسمالي السائد الذي يولد نفس التناقضات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية. أما بالنسبة لاعتماد ما يعرف بالرميد Ramed وهو نظام الرعاية الطبية للمسحوقين اقتصاديا المتوقع دخوله حيز النفاذ قريبا، فلا يحمل في طياته أكثر مما تحمله المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فهو نظام محدود الفعالية مقارنة مع حجم العجز الاجتماعي الواسع واتساع الهشاشة وبؤر الفقر، وأعتقد أن هذا النظام الجديد يسعى فقط إلى التغطية على نوايا خوصصة قطاع الصحة بالكامل. أما بالنسبة للمؤسسات الاجتماعية كمؤسسة محمد الخامس للرعاية الاجتماعية فهي ذات أهداف إحسانية بالدرجة الأولى ولا تضيف جديدا، بل تكرس طابع الاتكالية وانتشار ثقافة الاستجداء، وهي أسلوب إضافي لإخفاء معالم التدهور الناجم عن نمط الإنتاج الرأسمالي التبعي المتوحش.

وفي سياق تعميم الحماية الاجتماعية بحلول سنة 2025، فإن العمل متواصل خلال سنة 2022 من خلال إدماج الفئات المتبقية، وكذا الفئات المعوزة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية "راميد" لتعميمه انطلاقا من **2024-2023**، وانطلق ورش تعميم الحماية الاجتماعية بتوقيع ثلاث اتفاقيات-إطار يوم 14 أبريل 2021، تهم فئة التجار، والحرفيين، والمهنيين، ومقدمي الخدمات المستقلين، والحرفيين ومهنيي الصناعة التقليدية، وإصدار القانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وكذا القانون رقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا. وذلك بتاريخ 14 يوليوز 2021".

3 - نتائج هذه السياسات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي:

اتخذت التدخلات الاجتماعية للمغرب منذ الاستقلال وإلى الآن، طابعا يتسم بعدم الفعالية الاقتصادية، وانعدام العدالة الاجتماعية برغم المبادرات الكثيرة طيلة السنوات ال50 الماضية، والتي عرفت ترسانة مهمة من المؤسسات، يتسم شكل تدخلاتها بالقصور، وغياب التنسيق، ومحدودية الأفق، زد على ذلك طابعها الظرفي (الإنعاش الوطني)، ومقاربتها التقنية والكمية (الحد من الفقر عن طريق المعونات المادية). وقد تم إحداث هذه المؤسسات والآليات في فترات متباعدة، وفي ظروف خاصة استلزمت تدخلا للدولة، فكان أن أصبح سماء المغرب يعج بأربع وكالات للتنمية، 3 تحت وصاية الوزير الأول، وواحدة تحت وصاية وزارة التنمية الاجتماعية، ومؤسسة تابعة للحكومة، وأخرى تابعة للقصر الملكي كما هو الحال مع مؤسسة محمد السادس للتضامن، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

عوض اعتماد السياسة الاجتماعية الفعالية وتحقيق التغيير الإيجابي، مزودة بالموارد المالية والمادية والبشرية اللازمة؛ ومدعمة بالالتزام السياسي والدعم الشرعي؛ اتبعها في موقع يوازي موقع السياسات الاقتصادية في عملية صنع السياسات، باعتماد الاستراتيجيات المركزة، ولا سيما التي تدعو للتكامل بين المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتي تركز على الاستثمار في رأس المال البشري.

ويعتبر التقرير الخمسيني للتنمية البشرية ناقوس تنبيه خطير لما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع الاجتماعية بالمغرب خصوصا في السنوات المقبلة، إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة ومن بين الأسباب الداخلية نذكر تدهور الأوضاع الاجتماعية وتتجلى في مجموعة من المؤشرات التي تتعلق بالأصعدة التالية:

1. هاجس المعرفة والمستوى المتدني للتعليم (الأمية 42.7%)؛
2. ارتفاع نسبة الفقر (14.3% يعيشون تحت عتبة الفقر)؛
3. تدني مستوى الصحة (الميزانية المخصصة لا تتجاوز 5.4%)؛
4. التصدي لآفة التطرف والإرهاب؛
5. النمو الديمغرافي السريع؛
6. البطالة المخيفة في صفوف الشباب؛
7. النمو الاقتصادي المتوسط.

وهذا الأخير يسجل عدم القدرة على الحاجيات الاجتماعية التي تتطور في ظل ارتفاع نسبة البطالة والإقصاء وعدم الاستقرار الاجتماعي، الذي يؤدي إلى تفشي مجموعة من الظواهر الاجتماعية السلبية كالدعارة، والانحراف ومجموعة من الأمراض الفتاكة والآفات الاجتماعية.

ويمكن التأكيد، على أن النقص الحاصل على مستوى المؤشرات الاجتماعية التي طالت ميادين متعددة، أصبح معها إخراج برنامج متكامل ومتناسق وشمولي، ومؤسس على مقاربات حديثة ضرورة ملحة لمطامح المجتمع أصبحت فيه البطالة والفقر والإقصاء والتهميش والأمية متفشية بشكل كبير.

ومن خلال هذا التحليل، نلاحظ أن السياسات الاجتماعية بالمغرب منذ الاستقلال أنتجت عدة برامج عقيمة، "تحت اسم استراتيجيات التنمية الوطنية"، والتي لا تجسد تطلعات المجتمع المغربي الاجتماعية، ودون تأثير على الخطط الإنمائية بالمغرب.

ولهذا وجب عليه تصحيح ذلك، من خلال مراجعة الاستراتيجيات الشاملة والقطاعية، والتشديد على أهمية السياسة الاجتماعية في عملية التخطيط على الصعيد الوطني، بدءا من مرحلة التشخيص، مرورا بدراسة الخيارات، والتمويل وتخصيص الميزانيات، وصولا إلى تنفيذ البرامج وتقييم أثرها اجتماعيا.

4 - خلاصات وتوصيات عامة:

وخلاصة القول، يمكن أن نقول بأنه لا يستقيم الحديث عن التنمية إلا بإرفاقها بالإنسان، وجعل هذا الأخير محورها الرئيسي، ومركزها الأساسي من داخل كليتها العامة، فالإنسان هو أداة وغاية التنمية، حيث تعتبر التنمية البشرية النمو الاقتصادي ووسيلة لضمان الرفاه للسكان.

ومن المرتكزات الأساسية التي يجب أن تقوم عليها التنمية البشرية، هو أن تنطلق من قناعة راسخة تتجلى في كون أن التنمية المستدامة لن تتحقق إلا بسياسات عمومية مندمجة ضمن عملية متماسكة، ومشروع شامل، وتعبئة قوية متعددة الجبهات تتكامل فيها الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والثقافية والبيئية.

من أجل تحقيق جهود التنمية الاجتماعية الفعالية المطلوبة، يجب أن ترتكز على مبادئ عديدة سبق للبرامج الأممية للتنمية، وكذا مؤتمراتها أن نصت عليها، وتدعو الحكومات المختلفة إلى اعتمادها، منها إرساء التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية بحيث ترفد فوائد إحداهما الأخرى؛ ثم اعتماد استراتيجية لإعادة التوزيع، وتعنى بتلبية حاجات الأفراد وبتخفيف ما ينجم عن المخاطر المحتملة من أضرار؛ ثم الاستثمار في الإنتاج، بما في ذلك بناء رأس المال البشري وتوفير فرص العمل؛ واعتماد استراتيجية مرتكزة على المشاركة تعنى منذ البداية بتحديد حاجات المعنيين، ومنهم المجموعات المهمشة. وجوب إدراج السياسة الاجتماعية في إطار صنع السياسات على الصعيد الكلي، ودمج تحليل السياسة الاجتماعية في جميع جوانب صياغة استراتيجيات التنمية الوطنية وعلى جميع مستوياتها. وفي هذا الإطار نقدم التوصيات التالية:

- استخدام السياسة الاجتماعية على أساس وسيلة مخصصة لمعالجة النتائج الاجتماعية الناجمة عن إخفاقات الأسواق ومنها البطالة وانخفاض الدخل، أو لمعالجة مشاكل بعض الفئات الاجتماعية المهمشة والمحرومة، كالمعوقين والمسنين.
- وجوب وضع السياسة الاجتماعية في نطاقها الصحيح باعتبارها جزءا لا يتجزأ من عملية صنع السياسات على المستوى الكلي، من خلال التركيز على النمو الاقتصادي في التنمية بقدم المساواة مع قضايا الإدماج الاجتماعي.
- التركيز على تجنب حدوث أي تشوهات اجتماعية تؤدي لحدوث التوتر الاجتماعي، وتفاقم الفقر وتزايد تهميش الفئات المحرومة؛
- تبني الدولة نظام السير معا للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، الذي سيتيح "فرص العمل المتكافئة والنتائج المنصفة للجميع"، و" يحقق دخلا وطنيا مرتفعا" ويحقق توازنا بين الدولة والسوق، حتى في ظل اقتصاد السوق، ولذلك لا بد من الاعتراف بأن النمو الاقتصادي يتيح زيادة الاستثمارات في التنمية البشرية، وكذلك التنمية الاجتماعية تعزز قدرات الأفراد فيصبح بإمكانهم المشاركة المنتجة في عملية التنمية الاقتصادية.

واقع السياسات الاجتماعية في السياسات العمومية بالمغرب

ع الله غميمط

يعتبر المجتمع مجالا للصراع الطبقي بين الدولة وتعبيراتها الاجتماعية من جهة والتعبيرات المجتمعية المعارضة لها من جهة أخرى، فالدولة ملزمة بخلق سياسات مرتبطة بالوضع الاجتماعي للطبقات الاجتماعية، وبشكل مباشر بالوضع الاجتماعي للمواطنين /ات، وهو ما يطلق عليها في علم الاجتماع ب "السياسات الاجتماعية ".

تعرف السياسات الاجتماعية حسب الوكالات الأممية الخاصة بالتنمية الاجتماعية بما يلي: "هي مجموع التدابير السياسية والقانونية التي تقوم بها الدول ومؤسساتها لبناء مجتمعات تسودها العدالة الاجتماعية والاستقرار وتتوفر لها شروط الاستمرارية وتسهيل ولوجها الى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والسكن".

وعرفت منظومة السياسات الاجتماعية تطورا مرتبطا بطبيعة موازين القوى العالمية عبر مراحل: فمرحلة **1841** و**1890** عرفت بمحدودية تدخل الدولة، ثم مرحلة ما بين **1890** و**1945** التي تميزت بظهور الدولة الآمنة والمنظمة للعلاقات المهنية. ثم تأتي المرحلة الثالثة الأخيرة الممتدة من **1945** الى **1970** والتي عرفت ظهور ما يسمى بدولة الرفاه الاجتماعي حيث تم توفير الحماية الاجتماعية للفئات الاجتماعية للطبقة العاملة وطورت أداء القطاعات الاجتماعية.

ولكن بعد سيادة القطب الإمبريالي عالميا، تم فرض مخططات تراجعية على دول الهامش والمركز ودعوتها الى تبني نموذج معين يرتكز على اقتصاد السوق مما أدى إلى تراجع دور الدولة الاجتماعية وتقلص دور الدولة في الميدان الاجتماعي، وارتكز دورها على المقاربات الأمنية والعسكرية. نتيجة للعولمة الليبرالية تفككت المنظومة الاجتماعية وظهرت تباينات واضحة بين الفقراء والأغنياء، مما أجهز على المكتسبات التي حققتها الطبقة العاملة وحلفاؤها خلال عقود من الصراع الطبقي مع الرأسمال ودوله، فتراجعت الخدمات العمومية في مجالات الصحة والتعليم والسكن والضمان الاجتماعي.

وفي ظل نظام العولمة الذي أفرغ الدولة من مسؤولياتها الاجتماعية ظهرت بأوروبا وأمريكا حركات احتجاجية كرد فعل على تراجع الوظيفة الاجتماعية للدولة . وفي سياق محاولات التفاف رواد نظام العولمة على الواقع المزري للطبقات الاجتماعية الأساسية جراء فرض النموذج الليبرالي للتنمية ، ظهرت العديد من المؤسسات والقمم التي تسعى الى" التنظير" لإمكانيات وجود سياسات اجتماعية من داخل نماذج اقتصادية رأسمالية.

في سنة 1995 انعقد بكوبنهاكن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ، لكنه بقي في تحديداته لمفاهيم التنمية والسياسات الاجتماعية حبيس النظرة الليبرالية للتنمية . فربطت مخرجات القمة إمكانية إقرار سياسات اجتماعية بإقامة مؤسسات ديمقراطية واحترام منظومة حقوق الانسان في شموليتها، وزيادة الفرص الاقتصادية وتكافؤها.

إن عدم اهتمام صانعي القرار بسياسات التنمية الشاملة عامة والسياسات القطاعية والبرامج والخدمات الاجتماعية خاصة مثل سياسات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي يؤكد على أنها لا تشكل أولوية لديها ، بل يؤكد فشلها في صياغة سياسات عمومية اجتماعية مرتكزة على مبادئ المساواة الاجتماعية وحقوق الإنسان تحقق أهدافها مثل توفير تعليم عمومي مجاني لكل أبناء وبنات المغاربة من الأولي إلى العالي ، خدمات صحية مجانية ومتوفرة للجميع ، سكن اجتماعي للجميع ، تخفيف حدة الفقر والإقصاء الاجتماعي، وتحسين الرفاه العام لجميع المواطنين على اختلاف فئاتهم الاجتماعية.

وفي ظل نماذج التنمية المرتكزة على الرأسمال واستغلاله البشع للطبقة العاملة وتدميره لكل مقومات الطبيعة، وعدم إيلائها الأهمية للتنمية الاجتماعية المرتكزة على الإنسان ، انبثقت بعض التجارب من البلدان المرتفعة الدخل، منها أستراليا ونيوزيلندا واليابان، إضافة إلى نماذج من أمريكا الشمالية وأوروبا، والتي حقق فيها الاستثمار في التنمية الاجتماعية نتائج يمكن اعتبارها استثنائية في النظام الرأسمالي ، لكنها قابلة للتراجع في ظل سيادة اقتصادات السوق والمتغيرات المرتبطة بها. وفي ظل الحصار الامبريالي المفروض على كل دول أمريكا اللاتينية لاعتبارات سياسية ، استطاعت العديد من دول هذه المنطقة سن سياسات اجتماعية شاملة وسعت تغطية الحماية الاجتماعية أفقيا وطبقيا وحدت من التباينات الطبقية داخلها ، كما انخفضت فيها مؤشرات الفقر والجريمة والأمراض الفتاكة وتعززت المساواة . وهذا راجع لسياسة التخطيط المنتهجة في هذه الدول . فالتخطيط السليم لهذه البرامج الاجتماعية والتنفيذ الأسلم، هي أدوات فعالة في الاستراتيجيات التنموية الهادفة إلى بناء مجتمعات تسودها المساواة، وتوفير فرص العمل، وتعزز النمو الاقتصادي، ومكافحة الإقصاء الاجتماعي، وتقليص التفاوتات الاجتماعية. إن السياسات الاجتماعية الحقيقية يجب أن تتضمن أهدافا اجتماعية واضحة مثل التعليم المجاني والجيد للجميع ، الصحة المجانية والجيدة للجميع ، التشغيل الكامل، وتخفيف حدة الفقر، وتوفير الحماية الاجتماعية للمنتجين الحقيقيين للخيرات وكل ضحايا الإقصاء الاجتماعي .

انطلاقا من مسؤوليات الدولة في المجال الاجتماعي، نود الوقوف على تجربتها في هذا المجال في ظل تسويقها لخطابات تنتصر للشأن الاجتماعي في برامجها الحكومية. وجرد أهم المبادرات والبرامج الاجتماعية التي أطلقتها في بداية الستينات ، وذلك بهدف استخلاص الدروس حول أثارها الحقيقية على الطبقات الشعبية وفي مقدمتها الطبقة العاملة . وتلمس حدود قدرتها على صياغة سياسة اجتماعية حقيقية تستجيب لمطالب المجتمع، وتتوخى الوصول إلى توزيع عادل للثروة على عموم الشعب. ونظرا لضعف تنافسية الاقتصاد الوطني ، وارتفاع حجم المديونية الخارجية ،وصعوبات وفائه بالديون التي وصلت ذروتها سنة **1982**, حيث فرض برنامج التقويم الهيكلي شروطه اللااجتماعية المرتبطة بالإصلاحات الضريبية والنقدية، بدواعي خلق التوازن الماكرواقتصادي، والذي كان تأثيرها سلبيا على الجانب الاجتماعي.

ولحدود اللحظة ظلت جميع مخططات الدولة في هذا المجال، تتسم بعدم الفعالية الاقتصادية، وانعدام العدالة الاجتماعية رغم كثرة " المبادرات " الاجتماعية. ويعزى فشل تدخلات الدولة الى خلق ترسانة من المؤسسات المعنية بالشأن الاجتماعي وغياب التنسيق بينها وظرفيتها ومقارباتها المتسمة بالتقنية، ومحدودية الأفق.

رغم تأسيس العديد من مؤسسات تعنى بالشأن الاجتماعي، لكن يسجل قصورها في تحسين الشروط الحياتية للمواطن المغربي المستهدف بها، لأنها غير شمولية، وجيء بها في سياق الرد على واقع تتوفر شروط انفجاره في وجه دولة مواطنيها يعانون البطالة وانخفاض الدخل، غياب الخدمات الصحية والتعليمية المجانية والجيدة، غياب السكن اللائق لقطاع عريض من ساكنة البوادي والأحياء الشعبية بالمدن، وتزايد قاعدة المتضررين من السياسات اللاشعبية واللاديمقراطية.

في الأنظمة الديمقراطية تصاغ السياسات الاجتماعية في قلب السياسات العمومية، ويتم التركيز على التنمية الاجتماعية كعامل حاسم لتحسين الأوضاع المعيشية للشعب حيث تتسرب مكاسب النمو والتنمية الاقتصاديين للفئات المحدودة الدخل وتتحول تدريجيا. ببلدنا السياسات العمومية لا توجه للطبقات الشعبية مما أنتج التفاوتات الطبقية والتشوهات الاجتماعية، وأدت في سيرورة زمنية طويلة الى العديد من التوترات والحراكات الاجتماعية وصلت حد الانتفاضات الشعبية (**1965**, **1981**, **1984**, **1990**, حراك الريف ، جرادة ، اوطاط الحاج .... وتشكلت تنسيقيات لمناهضة الغلاء كتعبيرات مجتمعية مناضلة ساهمت في تأطير نضالات محلية ووطنية ضد سياسة الغلاء الفاحش في كل المواد الاستهلاكية وتدهور الخدمات الاجتماعية الأساسية ، وقد واجهتها الدولة بالقمع والاعتقالات، لكن هذا لم يمنع من استمرار الحراك المجتمعي في المدن والقرى مطالبا بتوفير أبسط شروط العيش الكريم من شغل وتعليم وصحة وسكن وبنيات تحتية (طرق ، بنيات رياضية ، ثقافية ، اجتماعية)، ومع بروز حراكات شعبية في العديد من دول شمال إفريقيا ، تعزز منسوب الجماهير الشعبية بالمغرب للانتفاض على الوضع القائم ، وهو ما أنتج حركة 20فبراير المجيدة التي سطرت ملاحم بطولية في كل المدن والقرى المغربية تحت شعار : **"حرية - كرامة - عدالة اجتماعية - مساواة فعلية "** وهو شعار يعكس بعمق فشل النموذج التنموي المتبع في المغرب ، وتطلع الشعب لنموذج بديل يرتكز على التوزيع العادل للثروة والسلطة ، ويؤسس لتنمية اجتماعية حقيقية محورها الإنسان . ورغم توظيف الدولة بشكل ذكي حزب العدالة والتنمية في إجهاض تطلعات حركة 20 فبراير ،والذي قدم دروسا في الخنوع والخضوع لإملاءات المؤسسات المالية للدولة وللحاكمين الفعليين ، عبر تنزيله للعديد من السياسات اللااجتماعية واللاشعبية المعادية لمصالح العمال والفلاحين والكادحين والموظفين (قانون تخريب صناديق التقاعد ، مرسوم التوظيف بالتعاقد في قطاع التعليم ، تفكيك الوظيفة العمومية ، ...) ،ورغم هذا المنحى الهجومي على مكتسبات الشغيلة خاصة والشعب عامة ، استمر الشعب المغربي في إبداع أشكال المقاومة للغطرسة المخزنية ، فانطلقت احتجاجات ضد أماندبس بطنجة ، وتلتها الحراكات المجيدة بالريف وجرادة وأوطاط الحاج ، والعديد من المعارك النقابية مطالبة في شموليتها بإقرار سياسات اجتماعية حقيقية ، وهو ما دفع النظام القائم للإعلان عن فشل نموذجه التنموي ،وتشكيل لجنة لصياغة نموذج آخر ، من داخل نفس البنية السياسية والاقتصادية ، والذي لن يشكل إجابة عن الواقع المعاق .

خلاصة:

وحتى تحقق جهود التنمية الاجتماعية الفعالية المطلوبة، يجب أن ترتكز على مبادئ عديدة:

- منها إرساء التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية بحيث ترفد فوائد إحداهما الأخرى.
- اعتماد استراتيجية لإعادة توزيع الثروة بما يحقق العدالة الاجتماعية.
- رفع ميزانيات الاستثمار العمومي، بما يسهم في رفع الدخل الفردي وتوفير فرص العمل.
- اعتماد استراتيجية مرتكزة منذ البداية على تحديد حاجات المعنيين، ومنهم الطبقات الشعبية المتضررة.
- تضمين السياسة الاجتماعية وكذلك آثارها الجزئية في إطار صنع السياسات العمومية على الصعيد الكلي.
- يجب تضمين التحليل الاجتماعي في مراحل تشخيص الوضعية الاجتماعية وتحديد اختيارات السياسة العامة، وكيفيات تخصيص الميزانيات في ارتباط مع أولويات التنمية.
- جعل السياسة الاجتماعية والمساواة كقضايا أفقية في السياسات العمومية.
- اعتماد سياسات شاملة يستفيد منها الجميع.
- إقرار سياسات عمومية تتيح فوائد التنمية المنصفة لجميع شرائح المجتمع، من خلال تأمين الشغل والتعليم والصحة والسكن والثقافة، وضمان الحماية الاجتماعية لتحقيق التغيير الحقيقي في الأوضاع الاجتماعية لعموم الجماهير الشعبية من عمال وفلاحين وكادحين.

إن استراتيجيات التنمية الوطنية هي تعبير واضح عن اختيارات الدولة ومسؤوليتها في تحقيق مجتمع العدالة الاجتماعية.

إن المراتب الدونية في سلم التنمية الاجتماعية، والتي يتبرم منها الحاكمون، وصانعو البرامج السياسية ببلادنا، تجد أسبابها في طبيعة الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة. فرغم تأسيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي كأداة للتتبع والتفكير والاقتراح في الشأن الاقتصادي والاجتماعي المغربي، فقد ظل دوره تثمينيا ومنحازا لكل القرارات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وغير قادر على التخطيط الفعلي لسياسة اجتماعية تجيب على معضلات الجسم الاجتماعي الوطني.

أهم مميزات سياسات النظام في المجال الاجتماعي

سعيد الطبل

مرة عشر سنوات على صرخة الشعوب ضد الاستبداد والاستغلال الفاحش، محطة ثارت خلالها شعوب المنطقة ضد الأنظمة اللاديموقراطية والاستبدادية عن آخرها، خرج خلالها المواطنون/ات للشوارع وواجهت العنف بالشعارات السلمية والإرادة في التغيير ... تركت شهداء وشهيدات (أمهات أبناء، اخوات، أطفال....).

واليوم وبعد مرور العشرية الأولى على هذا الحدث لا بأس ان نقف في المغرب عند واقع تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي كانت مصدر مطالب حركة 20 فبراير 2011 والمتمثلة في الحرية، العدالة والكرامة الاجتماعية.

لقد طالبت حركة 20 فبراير تحقيقها كحد أدني للمجتمع الديموقراطي المنشود ...

في هذا الإطار سنناقش موقع هذه المطالب في السياسات العمومية وهل تم اخذها بعين الاعتبار أم تراجعت الوضعية الاجتماعية في أهم مجالات مطلب حركة العشرين فبراير.

وسنتناول ثلاث أو أربع سياسات نراها مرتبطة بالمطالب الأساسية والتي تتلخص في محاربة الفوارق الطبقية على مستوى ظروف عيش الفئات الفقيرة، والتعليم كمرفق أساسي، تم الصحة والشغل لتحقيق العدالة الاجتماعية والكرامة.

1. تطور وضعية التعليم في العشرية الأخيرة:

اذا كان مطلب الشعب المغربي منذ بداية "الاستقلال" هو من أجل تعليم عمومي ،وطني ،ديموقرطي و مجاني فواقع الحال في هذه العشرية هو الاستمرار في التراجع على كل المستويات : امتثال الحكومات لشروط البنك الدولى والبنك العالمي، تراجع المدرسة العمومية تاركة المكان لخوصصة التربية والتعليم ، التراجع عن إدماج الأساتذة الجدد في الوظيفة العمومية ، توقف تحسين أجور رجال التعليم عكس قواعد السلم المتحرك للأجور، تراجع البرامج التعليمية خصوصا في التعليم الأساسي الذي بقي رهين البرامج التقليدية ، الاكتظاظ المتزايد في الأقسام نتيجة الاستغناء على الكثير من المدارس العمومية، والنقص في تكوين الأساتذة والمعلمين ...تراجع الجامعة كفضاء للحرية والتنمية الفكرية ..

كل هذه الشروط أوصلت المغرب الى المراتب الدنيوية على المستوى الدولي عكس مطامح مطالب الشعب المغربي :

- ارتفاع نسبة الامية لتصل 30 ٪ من المجتمع مع ارتفاعها وسط النساء؛

- انخفاض ميزانية التعليم الى حدود 2020 ب 5 ملايير...؛

- تقرير منتدى دافوس يحل المغرب في المرتبة 101 في حدود 2021 من أصل 141 عالميا والمرتبة 10 على المستوى العربي على مستوى مؤشرات جودة التعليم؛

- البنك الدولي يؤكد أن 64 في المائة من الأطفال دون سن 10 سنوات غير قادرين على قراءة نص وفهمه؛

- تراجع نسبة تتبع الدراسة لأطفال الطبقات الفقيرة في فترة كوفيد 19 نظرا لغياب الإمكانيات اللوجستيكية (التكنولوجية..) للتعليم عن بعد.

2.تطور وضعية الفقر والأمن الغذائي

- حسب تقرير المنظمة العالمية للأغذية والأمن الغذائي حول الشرق الأوسط وشمال افريقيا لعام 2021 فقد تراجع معدل نقص التغذية في المغرب بعد ان كان 3.7 في المائة ما بين 2017 و2019، ليعود الى الارتفاع إلى 4.2 بالمائة ما بين 2018 و2020

- تداعيات جائحة كورونا رفعت نسبة الفقر في المغرب إلى 19.87 بالمئة خلال 2020 مقابل 17.1 بالمئة في 2019.

- معدل الفقر في مستوى الأجور وتمويل الخدمات العامة واحتل المرتبة المغرب 137 عالميا

- المغرب يحتل الرتبة 44 عالميا من بين 107 دولة ضمن مؤشر الجوع متراجعا بدرجتين نظرا لتراجع مؤشر التغذية 4,3% من الساكنة (هزل الأطفال ٪2,6، والأطفال الذين يعانون من التقزم 15,1%.)

- الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد ارتفع من 26.7 بالمائة ما بين عامي 2017 و2019 إلى 28 بالمائة بين عامي 2018 و2020؛ فيما ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي من 9.6 ملايين مغربي إلى 10.2 مليون.

3. وضعية الصحة

بعد التعليم تعتبر الصحة من القطاعات التي تمت فيها الكثير من التراجعات غير المسبوقة... فميزانيتها في تراجع مستمر حيث وصلت ٪7،5 من الميزانية العامة سنة 2021 ولم تصل بعد الى 10 في المائة للإجابة على الحد الأدنى المطلوب عالميا؛

- تراجع متزايد في شروط الاستقبال والوضعية في المستشفيات العمومية عكس سياسات فتح المجال للعيادات الخاصة التي مكنتها الدولة من شروط غزوها من طرف الرأسمال المالي بدل اعتبارها قطاعا اجتماعيا يتطلب أولوية العامل الإنساني؛

- استمرار وفيات الأطفال حيث يتوفى أزيد من 20.000 طفل سنويا قبل بلوغ سن الخامسة، مع وجود اختلافات كبيرة بين الأوساط والمناطق والطبقات الاجتماعية والاقتصادية. ومعدل وفيات الرضع في المناطق القروية هو 33.5 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي مقارنة مع 23.6 في المناطق الحضرية؛

- ظهور أمراض مزمنة اعتبرت منذ زمن بعيد من الأمراض التي تم القضاء عليها، كمرض السل حيث بلغ عدد المصابين بداء السل في المغرب سنة 2020 ما يتجاوز 29 ألفا وثمانية عشر مصابا، ويعد هذا المرض من الأوبئة المرتبطة بشروط الفقر وظروف التغذية والسكن؛

- فشل كل البرامج الداعمة كصندوق راميد حيث أننا اليوم نسجل أن أكثر من 45 ٪ من ساكنة المغرب محرومة من الاستفادة من الحماية الصحية.

4. وضعية التشغيل:

اهم مظاهر الوضعية في مجال الشغل هو استمرار ارتفاع نسبة البطالة واستهانة الدولة بالموضوع حيث نسجل تراجع المناصب العمومية المخصص في أهم القطاعات الاجتماعية ولم يبق أمام البعض الا الوزارات الأمنية كالداخلية والجيش. أما القطاع الخاص فرغم استيعابه لعدد كبير من الشباب ومن اليد العاملة فالكثير من المؤسسات لا تحترم شروط وظروف العمل فمثلا نسبة مهمة من العمال غير مصرح بها في صندوق الضمان الاجتماعي، ما يناسب 3 مليون و450 ألف

- ارتفاع في معدل البطالة ليصل إلى حوالي 14.8 بالمائة

- نسبة مهمة من الأجراء 2.5 مليون يشتغلون في القطاع غير المهيكل الذي يضيف سنويا حوالي 24 ألف منصب شغل، لنكون أمام حوالي ثلاث ملايين عامل غير مصرح بهم خارج التغطية الصحية والاجتماعية؛

- 60 في المائة من السكان النشيطين بدون أي نظام للتقاعد، أي 6.2 مليون نسمة غير مشمولة بأي نظام من أنظمة التقاعد بالمغرب

خلاصة

إن أهم مميزات العقدين الأخيرين وبالخصوص العشرية الأخيرة هو التراجع عن جل المكتسبات التي حققتها النضالات الاجتماعية خلال العقدين الأولين ما بعد الاستقلال رغم محدوديتها والهجوم المستمر من طرف الليبيرالية المتوحشة على عيش الطبقات الفقيرة وصولا الى توسيع الهوة بينها والطبقات الغنية.

والأخطر من ذلك هو توفير شروط للرأسمال الدولي والشركات المتعددة الجنسيات لاستغلال اليد العاملة الرخيصة، والضرب عرض الحائط بالمصالح الأساسية "للاقتصاد الوطني" .

الراهن السياسي في السودان

ميسم عبد العظيم

الصراع بين المدنيين والعسكريين

في بداية شهر اكتوبر ظهرت مطالبات بتسليم السلطة للمدنيين وبدون اسباب واضحة تم رفع سقف التسليم الى 17 من نوفمبر بدون سبب واضح ظهر جانب آخر سمى نفسه الحرية والتغير الميثاق الوطني وفتح باب التوقيع لكل المجموعات عدا المؤتمر الوطني.

في سلسلة من الدلالات المتخذة من عبد البرهان في الخامس والعشرين من شهر اكتوبر عدد من الانقلابات التي أعلن عن إحباطها ووضح المكون العسكري تذمر الجيش من المدنيين (الحرية والتغير) واتهامهم بعدم إحترام المؤسسات العسكرية، الملاسنات مابين جزء من المكون المدنى والعسكري ونتائجها عدم مشاركة البرهان في عدد من الإجتماعات لمجلس السيادة.

المكون المدني :

بدأت ملامح الإنقسام في مايو 2020م عند إنقسام تجمع المهنيين بعد إعادة هيكلته وتوسع الانقسام الي أن وصل الحرية والتغير المجلس المركزي (قحت).

المليونيات:

حراك الشارع السوداني لم يقف عند تكوين الوزارات وتعين رئيس الوزراء ظل الشارع السوداني طول الفترة الانتقالية نشيط بالمواكب التى كانت تدعو الى تكوين المجلس التشريعي، وتحقيق العدالة والمواكب التي تصاحب جلسات محاكمة قاتلي الشهداء والاعتصامات التى كانت لمطالب محدد مثل إعتصامات المحليات وإعتصام العدالة والوفقات الاحتجاجية والمواكب النسائية.

موكب ذكرى ثورة أكتوبر (السودان) :

في ذكري ثورة أكتوبر المجيدة اعلن التيار الإسلامي عن موكب للبرلمان في نفس التوقيت الذى أعلنت لجان المقاومة عن تسير مواكب حددت ثلاثة نقاط للتجمع في الخرطوم، شارع الستين، في بحري المؤسسة، وامدرمان البرلمان.

فشل الإسلاميون في تسيير الموكب للبرلمان نتيجة للسيول البشرية التى إجتاحت الخرطوم في النقاط المحددة، وتجمع الإسلاميون وسط الخرطوم وأعلنوا اعتصامهم امام القصر حتي إنقلاب البرهان.

إعتصام مجموعة القصر هدفه التمهيد للانقلاب وتكوين حاضنة سياسية له

الاجراءات التى اتخذها عبد الفتاح البرهان في 25 اكتوبر2021

في فجر 25 اكتوبر إعتقل الجيش السوداني ما لا يقبل عن 15 فردا من أفراد الحكومة وشخصيات سياسية ووضع السيد عبد الله حمدوك تحت الإقامة الجبرية. ملاحظ ان السلطات لم تعتقل اى من الوزيرات. ووسط إنتشار امني واسع من قوات الجيش والدعم السريع (الجنجويد) يرافقه قطع خدمة الانترنت والاتصالات وفي ظهر ذلك اليوم ظهر الفريق عبد الفتاح البرهان في التلفزيون القومي وأعلن عن حل مجلس السيادة والحكومة وأعلن حالة الطواري ويدعى انه ملتزم بالوثيقة الدستورية، وفي نفس الوقت قرر تعطيل عدد من البنود وهي (11 -12-15-16 الفقرة الثالثة من البند 24 -71 - 72).

قبل إعلان عبد الفتاح البرهان لتلك الإجراءات خرجت الشوراع رافضة للإنقلاب على الحكومة المدنية التي جاءت بها ثورة ديسمبر المجيدة رغم إخفاقاتها وتراجعها عن مطالب الثورة إلا أن الشعب يدافع عن إختياراته وهو الذي يحاسب كل مرتد عن أهداف الملاحم الثورية في السودان وهذا يتضح من خلال النقد الواسع الموجه من شعبنا البطل للسيد حمدوك بعد وضع يده مع الانقلابين.

بعد رفض الشارع لانقلاب ظهرت عدد من المبادرات الداخلية والخارجية لحل الازمة بين الجانب العسكري والمدنيين. ظهرت نتائج المبادرات في وقت لاحق في إقناع الدكتور عبد الله حمدوك.

الإتفاق بين عبد الفتاح البرهان وعبد الله حمدوك 21 نوفمبر

بعد حوالى شهر من إنقلاب القائد العام للقوت المسلحة عبد الفتاح البرهان وقع إتفاق سياسي مع رئيس الوزاء عبد الله حمدوك تضمن الاتفاق 14بندا وحضر عدد من القيادات العسكرية والسياسية الاتفاق.

رفض الشارع السوداني الاتفاق واعتبره انه إتفاق ثنائي لشرعنة الانقلاب وهتف المتظاهرون لحظة توقيع الاتفاق(حمدوك النى الشارع حي)، واكد الشارع علي شعارته الثلاثة لا تفاوض لا شرعية لا مساومة الاتفاق بين البرهان وحمدوك كان إتفاق لشرعنة الانقلاب وتصفية العمل الثوري.

إستقالة عبد الله حمدوك

بعد فشل حمدوك في ترضية الشارع وخلق حاضنة سياسية جديدة قدم إستقالته في الرابع من شهر يناير

المواكب :

منذ فجر 25 من اكتوبر وحتي تاريخ اليوم قدم السودان 81شهيدا واكثر من 200 معتقل وعدد من المفقودين.

المليونيات :

ثورة ديسمبر تميزت بالفعل الثوري المستمر والمتنوع مثل المواكب والاعتصامات والوقفات الاحتجاية وحرق الاطارات وإغلاق الشوارع (تتريس) والمخاطبات اثناء المواكب وغير المواكب .

بعد إجراءات عبد الفتاح البرهان في 25 من أكتوبر خرج الثوار الى الشارع رغم إنقطاع الانترنت والاتصالات وإنقطاع جزئي للكهرباء في ذلك اليوم، يبدأ تجمع الموكب في تمام الساعة العاشرة صباحا في النقاط المعلنة وحتي يصل الى نقاط التجمع للمواكب الأخرى في تمام الواحدة ظهرا، عند الإلتقاء يستقبل الموكب القادم بدق الطبول ورفع الاعلام والرايات والزغاريد بهتاف (مرحب مرحب بالثوار.....) و يتحرك الموكب الى النقطة الرئيسية في الغالب يتم قمع المتظاهرين قبل التجمع وضرب نقاط عند تحركها او عند وصولها نقطة التجمع ،

لم تنحصر على الخرطوم فقط وإنما خرجت في أكثر من 30 مدنية بولايات أخرى بحشود هادرة .

قبل وصول الموكب تبدأ حملات الاعتقالات والاختطاف والتفتيش من الاسواق والمناطق بالقرب من نقاط التجمع لم ينج الاطفال من الإعتقال والبطش ويستمر الامر الى ما بعد الانتهاء من الموكب، اما المصابون، أثناء الحراك الثوري (الموكب) فيتم إسعافهم من قبل الثوار نفسهم مع اللجان الطبية الميدانية وعند نقلهم الى المستشفيات يواجهون بالعنف المفرط من قبل الاجهزة الامنية وعدم السماح للاطباء بإسعافهم مما يتسبب فى إصابات جسيمة للثوار المصابين، يتم حراسة المستشفيات التى يتم إسعاف المصابين بها من قبل الثوار ويتناوب في حراستها لحماية المصابين من الاعتقال والقتل من قبل الاجهزة القمعية .

إعتاد الثوار بعد نهاية اليوم ان يتفقدوا بعضهم فأصبح شبه كل موكب على الثوار الطواف على اقسام الشرطة لإخراج أصدقائهم ومساعدة محامو الطوارئ في الحصول على ضامنين، محامو الطوارئ هم محامين يدافعون عن الثوار ومناصرة قضاياهم بعد إن يتم إعتقالهم وحجزهم من قبل الاجهزة القمعية وبعض اقسام الشرطة.

وعند سقوط اي شهيد يتم نقله الى اقرب مستشفي بالنسبة للموكب وبعد إكتمال الاجراءات الطبية داخل المستشفي يتم تحوله الى المشرحة لإستخراج شهادة الوفاة ومعرفة سبب الوفاة ولا يتم التشريح الجثمان الا بالحصول علي إذن النيابة.

وينتظر الثوار بالمشرحة حتى وصول ذوي الشهيد لإستلام الجثمان وبعد أن يسلم الى ذويه يتم تشيعه بموكب هادر الى منزله ومن ثم الى مثواه الأخير.

مازال الشباب مستمرين في الثورة حتى وهم في الاعتقال يناشدون اصدقائهم ان يواصلوا وأنهم جزء من الثمن الذي مازالوا يدفعونه وسيدفعون المزيد للوصول الى دولة الحرية والسلام والعدالة.

القوات التي يواجهها المتظاهرين ليست فقط الشرطة وإنما تعددت منها **(الجيش و قوات الدعم السريع الحركات المسلحة وبعض الملشيات التي اتى بها إتفاق سلام جوبا)**.

إيمان الثوار بعدالة قضيتهم وإتحادهم جعلهم يواجهون القوات النظامية المختلفة ببسالة وصدور مفتوحة.

جامعة كرة القدم وضرورة كشف الحساب

ادم روبي

بعد الهزيمة التي تلقاها المنتخب الوطني المغربي لكرة القدم في مباراته ضد المنتخب المصري، والتي على إثرها ودع بطولة كاس امم افريقيا، تعالت الانتقادات ضد الجامعة الملكية لكرة القدم، فما هي اسباب تلك الانتقادات وهل تتحمل الجامعة الملكية لكرة القدم مسؤولية فشل المنظومة الكروية ببلادنا؟ وما علاقة ذلك بالفساد وتبذير المال العام؟.

في كل مرة يخسر فيها المنتخب المغربي، او يودع فيها بطولة من البطولات تتعالى دعوات لإقالة المدربين و المسؤولين المباشرين وغير المباشرين عن الوضع الرياضي، وما ان ما تتغير النتائج ولو بشكل عرضي، سرعان ما تتحول الانتقادات إلى فرحة عارمة وأمل في أن تتحسن صورة كرة القدم خصوصا والرياضة عموما ببلادنا، باعتبارها مسالة ترفيهية مهمة تسعد كل فئات الشعب المغربي بالرغم من الوضع الذي يعيشه هذا الاخير والذي لن يسعنا التطرق اليه في هذا المقال.

بعد الهزيمة الاخيرة بالكامرون مثلا تقدمت الجمعية الوطنية للمحامين بالمغرب بملتمس للمجلس الأعلى للحسابات "بإجراء افتحاص دقيق لميزانية الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم"، بعد هزيمة المنتخب وأوضحت أنه "منذ تولي فوزي القجع رئاسة الجامعة الملكية لكرة القدم، تبنت هذه الأخيرة سياسة التخلي عن المدرب الوطني والتعاقد مع مدربين أجانب بشكل غير مفهوم خاصة بالنسبة للمنتخب الأول"، مشيرة إلى أن "الطاقم التقني للمنتخب الوطني الأول يلاحظ أنه يضم أشخاص يشكلون جزءا منه وبالتالي تصرف لهم اعتمادات من هذا المال العام.

وقد تقدمت جمعية تاج للثقافة والتنمية المستدامة التي يرأسها احد المحامين بشكاية مشابهة ،وسلطت بعض المنابر الصحفية القليلة جدا الضوء على هذا الملف، فيما لم تتقدم تلك الجمعيات في شكايتها، ولم تنشر تلك المنابر الإعلامية في أعدادها أي تقارير او معطيات تدل على فساد الجامعة الملكية لكرة القدم. فمن اي منطلق اعتبروا الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم هي متورطة في اهدار المال العام؟ وهل هل هناك تقارير نشرت في هذا الصدد؟

> كل مرة يخسر فيها المنتخب المغربي، او يودع فيها بطولة من البطولات تتعالى دعوات لإقالة المدربين والمسؤولين المباشرين وغير المباشرين عن الوضع الرياضي، وما ان ما تتغير النتائج ولو بشكل عرضي، سرعان ما تتحول الانتقادات إلى فرحة عارمة وأمل في أن تتحسن صورة كرة القدم خصوصا والرياضة عموما ببلادنا

للاسف منذ زمن بعيد توالت الانتقادات للعديد من الاعلاميين إلا أنها لم تحمل ارقام تبين الحجم الخطير للفساد الذي يعرفه القطاع الرياضي ببلادنا باستثناء بعض الاحيان مرتب المدرب الأول للمنتخب المغربي، هاته المعلومة التي تكون في أغلب احيان متاحة للصحافة وطنيا ودوليا.

اما مؤخرا فقد انتشر بسرعة وحجم كبير أحد مقاطع الفيديو عبر موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك" قرر صاحبه عدم الكشف عن هويته اذأخفى وجهه ليسرد معطيات مثيرة ادعى انها احصائيات رسمية للجامعة الملكية المغربية لكرة القدم وفيما يلي بعض ما جاء في هذا الشريط:

"راتب مدرب المنتخب الوطني الحالي يحصل على **80** مليون سنتيم بالإضافة للمنح في حال حصل على الألقاب أما المدرب السابق هيرفي رونار فيحصل على **50** مليون سنتيم شهريا بالإضافة للمنح وكذلك الاقامة والتنقل، اما مدرب المنتخب الوطني الاول لكرة القدم والذي شارك مؤخرا في نسخة كاس العرب الأخيرة وهو الحسين عموتة فهو يحصل على **36** مليون سنتيم شهريا أما مساعده الأول فيحصل على **20** مليون شهريا والمساعد الثاني فيحصل على **20** مليون شهريا فيما هناك منسق بين المنتخبات يحصل على **15** مليون سنتيم شهريا، اما مدرب المنتخب الأولمبي لكرة القدم **12** مليون سنتيم شهريا، اما مدرب حراس المرمى الأولمبي فيحصل على **10** مليون سنتيم شهريا، المعد البدني كذلك لنفس هذا المنتخب فيحصل على **10** مليون سنتيم شهريا، مدرب منتخب كرة القدم اقل من **17** سنة كذلك **10** مليون سنتيم شهريا، وكذلك مدرب الكرة الشاطئية فهو يحصل على **10** مليون سنتيم كذلك، علما أن الكرة الشاطئية هي رياضة موسمية، فيما تتراوح باقي المساعدين الثانويين بين **3** و **4** مليون سنتيم".

ويبقى التساؤل ان كانت هذه الاحصائيات صحيحة؟ باعتبار أنه لحدود اللحظة لم يتم تكذيب كل هاته المعطيات، هل من الضروري صرف كل هاته المبالغ كي تتطور جودة كرة القدم المغربية والرياضة عموما؟ ولكي تقدم منتخباتنا فرجة ممتعة للجماهير؟ هذه الاخيرة المتشوقة لفرحة ولو غير دائمة.. فيما نشاهد ان بلدان ومنتخبات اخرى مثل العديد من المنتخبات الافريقية تسعد جماهيرها بتكاليف قليلة جدا، مقارنة مع هاته المبالغ الضخمة التي ينفق المغرب.

الملائكة لا تتحدث لغة الشياطين

عبدالله البقالي

بالرغم من كل الحنين الذي يشدني إلى الماضي، فأنا لا اجده زمنا جميلا ولا جذابا. فايامه شاحبة، وانتظاراته كانت طويلة تبدو بدون نهاية. والكبرياء وحده كان يمنع الفقر من إشهار بياناته، والانفة كانت تصنع رفعة تستطيع أن تطمس كل الشواهد المليئة بالحاجة، والمرددة لأصداء البؤس التي كان يمكن التقاط صداها في كل مكان.

لكن بالرغم من كل ذلك، فقد كان هناك غنى. وهي المرة الوحيدة التي لم يكن الترف فيها يقاس بحجم المكاسب المادية. و لأن مصدره لم يكن العالم الممتد قبالة العين، بل كان في الجهة النقيض لها، فلا تراه إلا بصيرة متوقدة، أو خيال جامح توّاق، كانت بساط الواقع أضيق من أن تفسح لريشاته متسعا لفسيفسائه المشكل من ألوان بلا تعداد. كما ان وضاعة الحياة وطاقاتها كانت أضعف من ان تمده بالصلابة التي يحتاجها لإقامة عمرانه السامق الذي يناطح اللامحدود.

ولأن الحلم أنواع، واتعسه ذلك الذي يضيق به المكان. ولأن الحلم غير قابل للمنازعة وللمصادرة،ما دام انه الكون الخالص للحالم لاتقوم فيه غير مشيئته وإرادته، فقد أمكن لكل من كانت تفصله عن الحياة مسافة، ان يمد سلالم توصل لأبعد مما كانت تتيحه الحياة الحقيقية. وفي الحالات الأقل تطرفا،أن تبني قارات ممتدة جنبا إلى جنب الحياة الأخرى، فتتحول الانتكاسة إلى نصر مدو، ويتحول الصد والهجران في الأولى إلى ما يصل حد الهيام والتوسل. ويصير التجاهل والنكران نجما اوحد ساطعا بلا مثيل.

هكذا كانت عيون أبناء الفقراء والمحرومين تنظر إلى بنات الأعيان ورجال السلطة بتلك الألفة التي تشي بتعارف وطيد، علما أن أي واحد منهم لم يتجرأ يوما ولو مرة للتحدث إليهن، حتى و إن كن زميلات في الفصل الدراسي.وهم حين كانوا ينظرون إليهن، فليس من باب الاستطلاع أو التطلع لبناء صرح حياتي من شانه أن يقيم عمرانا ما. فقد كانت تلك حماقة معروفة العواقب، ولا يمكن معها التكهن بحجم وعدد الأطراف التي ستنتصب مطالبة برد الاعتبار في حال حدوث اختراق كهذا.

سيبدأ الأمر حتما بالمدرس الذي سيرتسم الاستنكار على نظراته، والذي قبل أن يتحدث، سيكون قد قال كل شئ بنظراته المتنقلة بين مشهدين متناقضين. سيستعرض مظاهر الفخامة لمرات عدة قبل أن يتوقف قبالة مشهد مغرق في الوضاعة.. بين معرض الترف والأبهة، والأسمال القذرة التي لن يشفع معها وجه طفولي بريئ يظل من اعلى،والذي يلمع في أعاليه بريق عينين مليئتين بالمسالمة،ولاأثر فيهما لغير الرغبة في حياة أقل قسوة واكثر ألفة ومحبة. وبعد ان تنتهي مراسيم القصاص والتدمير النفسي من اجل إعادة الاعتبار للنظام في مواجهة الفوضى، سيجد الجاني بعد ان يغادرالمدرسة فتيانا وشبابا ورجالا عتاة سيتركون فيه اثرهم المتجاوزللزمن،وسيكون دائم الحضور كلما خفق القلب على ايقاع نسيم الهوى. وسينتهي الامر في البيت باحتفاء آخر، طقس تختلط فيه الايقاعات التي تعزفها العصي بأصوات كورال متنافسة حول من سيكون الاكثر ارتفاعا، والأكثر ترهيبا. ويختتم كل ذلك بموعظة سيتطوع بها الاكثر لطفا، وتتولى تصحيح قراءة إحداثيات خريطة يفترض في قارئها أن يكون مجردا من الأحاسيس. وعليه أن يدرك دائما أنه في مستنقع الوضاعة، لا يجوز أبدا للشياطين ان تتحث إلى الملائكة.

عالم حين يتحرك ففقط لكي يضيق أكثر، فهو ينكمش،و في تراجعه تضيق معه المساحات،ليتم اكتشاف أن الحلم هو السبيل الوحيد للمعاندة. وان المصادرة تكبر اكثر لحد ان الانفاس حين تلفظ لا تجد مدى تمضي إليه. ووحده نداء الحلم يشق طريقه محرضا على العبور ألى قاراته الممتدة بلا حدود.

في ضرورة إحباط الإحباط

نورالدين موعابيد

لعل الإحباط من المفاهيم التي تمتلك سلطة رمزية، لكثرة ما يُوَظف في هذا الخطاب و/أو ذاك. وسأقتصر على ما أوردته بخصوصه موسوعتان فلسفيتان، إحداهما صاحبهاAndré lalande ، والأخرى مؤلفها جميل صليبا.

يقول الأول:"إن الإحباط والمحابطة والحرمان بالمعنى الحقيقي:عمل أو حدث يحرم شخصا مما هو،مما يأمل،أو مما يرتقب."(ترجمة: خليل أحمد خليل. منشورات عويدات. ط:02 .ص:455 . السنة:2001 . بتصرف.)

وعنده أن الإحباط يُحايث العدوان، ويدعو إليه. ويذهب جميل صليبا مذهب سابقه، إذ يؤكد أن أحبط فلان عملَ فلان، أبطله، وجعله يخفق، و يمضي سدى. وترادفه الخيبة. (المعجم الفلسفي. ج:01. دار الكتاب اللبناني. 1982.ص :41.40.)

يعادل الإحباط في لغات حية أخرى la frustration. والواقع أن المعاجم تجمع -أو تكاد- على أن المحبَط يمسي في سلوكاته، تصرفاته ومواقفه انهزاميا تدثره السالبية la négativité ، وربما غدا عدوانيا، عدميا يجرد الحياة بمختلف مناحيها من أي معنى، وذلك بعد أن تنال السوداوية منه منالها وافيا، بما أنه يعجز عن تمثل المتغيرات الدافقة،تمثلا سويا يتفق والفكرَ، والواقعَ.. فإذا الأرض بالنسبة إليه خراب، يباب ... ويُحتمَل أن تكون نهايته مأساوية (تراجيدية)، تؤول إلى الانتحار؛ إعدام الذات.. وهذه أقسى استقالة، وذاك أبشع انسحاب بعد تخمة التأفف، ومنتهى التضجر.. وقمة الهدر.

وإذا كان الإحباط جمعا بصيغة المفرد لا يعزر منحى واحدا من مناحي الحياة المتقاطعة، المتداخلة، فإنني سأكتفي مُكرَها ب:

I. الإحباط السياسي:

مَن ينقر في السلوك السياسي يستخلص أن هذا الحقل يعج بالألغام ويضج، تعروه ظواهر سقيمة، مفتونة بالتشويه والتحريف، من ذلك، تمثيلا لا حصرا، ظاهرة الارتحال من أقصى اليسار، إلى أقصى اليمين، أو ما أسميه "الردة السياسية"، التي ترضع أثداء الانتفاعية الضيقة ذات الأطياف المتعددة، بله ظاهرة الانتظارية والترقب، بدل الانخراط الفاعل في بناء البدائل المفضية إلى الكرامة والفضيلة كما يفهمهما ذو المروءة السياسية التقدمية.

ومنها أيضا ظاهرة الفكر الإصلاحي، الذي هو في حقيقته فكر تبريري يتأرجح بين التوهم والإيهام. يقول الشاعر أبو الطيب :

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه *** و صدق ما يعتاده من توهم

وعادى قول محبيه بقول عداته *** وأصبح في ليل من الشك مظلم

ويمكن أن أضيف ظاهرة أخرى هي الفكر الهروبي، الذي يزعم أنه ضاقت به الحيل، فماذا يضيره لو جرب "الحياد"؟! على الرغم من أن هذا الحياد ليس سوى سفسطة، لا حول لها ولا قوة. تغني أميمة الخليل، من ألحان مارسيل خليفة :

"شعبي قال لا: ليس منا من يحايد وليكن ما شئت يا بلادي.."

التقافة والتغيير

جلبة في الجب

عبداللطيف صردي

لما زلت قدما الطفل ريان في الجب .اصبنا بدعر رهيب وكأننا نعيش مأساة وهولا كبيرين. جميل ذلك الأنا الجمعي .ولكننا ربما انانا كان عاطفيا .لسبب ربما بسيط وكأننا لا نمتلك داكرة مأساوية جماعية .فقد ماتت قبله طفولة في شوارع .ونساء جاءهن المخاض امام

مارستنات. ورعاة صغار لم يعرفن جلبة المدرسة .واخرون ماتوا بفعل سموم العقارب قد يكونوا تعطلوا في مسالك وعرة او لم تكن امصال. واطفال قضوا نحبهم على قوارب الموت.كل هذا كان يجري امام أنظار العالم.ولم نستحضر سؤال التكنلوجيا .أليست لنا معدات متطورة في بلد له من المناجم النفيسة والعادية ومنها الظاهر اي السطحي والغابر والمستتر. ونحن بين الحياة والموت الجمعي كنا نرفع أكف الضراعة. وانبرى منا من ينبهنا بأن مخارج حروفنا لا تجيد نطق اسم ريان .وانه بالياء المشددة. حقا هوينا في الجب.

ضيف هذا العدد الذي خصص ملفه للمسألة الاجتماعية هو الرفيق محمد شوبيا عضو اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي ناشط سياسي وحقوقي، باحث في القضايا السياسية والدستورية، نحاوره حول تطور الاهتمام بمسألة العدالة الاجتماعية والسياقات التي تتحكم في سياسات الدولة في بلادنا في المجال الاجتماعي...

1 تمثل السياسات الاجتماعية الألية الأساس لتحقيق العدالة الاجتماعية التي تتوخى المساواة والعدالة في تأمين الحاجيات الأساس للمواطنين ، ما السياقات التاريخية لبروز الاهتمام عالميا بمبدأ العدالة الاجتماعية؟

" موضوع العدالة الاجتماعية " هو الهدف الاسمى الذي تعلنه كل السياسات الاجتماعية عبر دول العالم وهو الموضوع الاكثر تداولا في نقاش الفلسفة السياسية والصراع السياسي في العالم الذي فجرته الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي عقب نهاية الحرب العالمية الاولى هذه الثورة التي اعلنت التزام الدولة تأمين كل الحاجيات الاساسية للمواطنين

كالشغل والسكن وكفاءة الخدمات العامة في التعليم والرعاية الصحية والمواصلات وغيرها دون تمييز بين ساكنة البادية والمدينة وبين الجنسين وبين من يدفعون الضرائب والذين لا يدفعون ...

وكان لهذا النموذج الثوري انعكاس قوي في المجتمعات الاوربية الرأسمالية حيث تحول المنظور الاشتراكي الى ملهم للطبقات الفقيرة من العمال والفلاحين والكادحين واصبح النقاش السياسي منصبا على واجبات ومهام الدولة في تأمين الحد الادنى من ضرورات العيش لمواطنيها وأن الوفاء بهذه المهام هو معيار اساسي لشرعية تلدولة نفسها. ...

وقد التقطت دول المركز الرأسمالي الرسالة حيث ظهر منظرون ومفكرون بورجوازيون نظروا وفكروا للسياسات الاجتماعية ابرزهم جون رولز **John Rawls** صاحب كتاب نظرية في العدالة **1971** وهي نظرية توفيقية بين تطرف النزوع الفرداني الانانى وضمان الحد الادنى من الحقوق للأغلبية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتخفيف الصراع وضمان الاستقرار بل ظهرت احزاب وتكتلات سياسية منها احزاب الاشتراكية الديمقراطية والليبرالية الاجتماعية كما تقوت الاحزاب المسيحية والمحافظة في بريطانيا والمانيا وفرنسا وايطاليا والدول الإسكندنافية برنامجها الدولة الراعية لتدبير تناقضات وازمات الراسمالية وتلطيف الاستغلال الرأسمالي.

2 إذا كانت هذه سياقات السياسات الاجتماعية في دول المركز الرأسمالي فما محددات سياقات السياسات الاجتماعية للنظام التبعي لبلادنا؟

إن سياقات السياسات الإجتماعية في دول المركز الرأسمالي تختلف عن مثيلاتها في دول المحيط ،لذلك سياقات السياسات الاجتماعية والطبقية تحديدا في المغرب ستتحدد بشروط الراسمالية الكلونيالية القاسية مع ارساء النظام التبعي في بلادنا..... وعموما يمكن التمييز بين مرحلتين في السياسات الاجتماعية في بلادنا مرحلة ارساء التبعية مع مطلع الاستقلال الشكلي الى بدايات ثمانينيات القرن الماضي وتميزت بتركيز المصالح الراسمالية خصوصا الفرنسية وسيطرتها على المقدرات الوطنية وفي نفس الوقت ارساء نظام اقتصادي ريعي واحتكاري للتحالف الطبقي قيد التشكل من الملاكين الكبار والبورجوازية الوسيطية وكلاء الاستعمار الجديد عبر المخططات الخماسية وسياسة الاصلاح الزراعي وبناء السدود وقانون المغربة لسنة 1973 وغيرها من العلاقات الراسمالية من موقع الضعف وعلى ادنى درجات سلم القسمة العالمية للعمل وما رافق ذلك من تفقير وقمع واختراق للجماهير ببرنامج الانعاش الوطني الذي وضعه رضى اكديرة(لتسويق نظام المخزن داخل المجتمع) وتبخر رهاناتها على ثمار الاستقلال مما اشعل انتفاضة 23 مارس 1965 ... اما المرحلة الثانية من السياسات الاجتماعية فبدأت مع سياسية التقويم الهيكلي 1983 واستمرت مع العولمة الراسمالية وتفاقمت مع الراسمالية المتوحشة اليوم وما يهمنا نحن في هذه الورقة السياسات الاجتماعية خلال العشرين سنة الاخيرة اي منذ مطلع الالفية الثالثة الى اليوم ...

3 ذكرتم في جوابكم عن السؤال الثاني أن سياقات السياسات الاجتماعية بالمغرب كنظام تبعي تحددت بشروط الرأسمالية الكولونيالية وإرساء النظام التبعي ،ما التدابير السياسات الاجتماعية والمخططات الطبقية التي تؤشر على ذلك؟ وما الأهداف المعلنة لهذه السياسات؟

في منتصف تسعينيات القرن الماضي اصدر البنك العالمي تقريرا اسودا حول حالة المغرب الاقتصادية والمالية والاجتماعية بالخصوص ويدعو فيها النظام التبعي الى الإسراع بإجراء اصلاحات هيكلية عميقة .. ضمن هذا التقرير كانت الاشارة الى التكلفة الاجتماعية الثقيلة كحصيلة كارثية لسياسات التقويم الهيكلي التي انبنت على الانسحاب التدريجي للدولة من القطاعات الإجتماعية باعتبارها تشكل عبئا على المالية العمومية وعقبة امام الاندماج في النظام العالمي وخدمة الديون الخارجية المتراكمة ووفاء الدولة بالتزاماتها الدولية ازاء المراكز المالية العالمية ومنظمة التجارة العالمية حيث انتقلت مساهمة المالية العامة في الخدمات الاجتماعية والبنيات الاساسية من **39%** سنة **1990** الى **47%** سنة **2002** يعني اقل من **0,8%** سنويا....

حصيلة اجتماعية كارثية تجلت في خصاص اجتماعي مهول في مجال التعليم والتكوين ومجال الخدمات الصحية والسكن اللائق والنقل والولوج الى البنية التحتية والخدمات الاساسية وارتفاع معدلات البطالة والفقر والامية ..

ولمواجهة هذه الاوضاع الاجتماعية فرضت المراكز المالية العالمية جيلا ثانيا مما سمته بالاصلاحات الهيكلية لتفادي السكتة القلبية عبر وضع سياسات اجتماعية تراجعية وتصفوية استهدفت خوصصة وتسليع كل الخدمات الاجتماعية وانسحاب الدولة منها خصوصا التعليم والصحة والتشغيل والسكن والولوج للخدمات الاساسية في النقل والبنية التحتية والكهرباء والماء الشروب ولتصريف هذه السياسات التراجعية اعتمدت الدولة ما سمته التأهيل القانوني والتشريعي والمؤسساتي في اطار المفهوم الجديد للسلطة من خلال :

- فرض اليات قانونية وتشريعية تراجعية على راسها دستور 2011 الممنوح والخالي من اي دستور اجتماعي باستثناء المادة 31 والتي دسترة لأول مرة مقارنة مع دستور 96 انسحاب الدولة من ضمان الحق في الخدمات الاجتماعية وعلى راسها التعليم والصحة

يتبع ص 15

تتمة الحوار

والشغل والسكن حيث نصت المادة على ان الدولة والجماعات المحلية تعمل فقط على تيسير الولوج الى الخدمات الاجتماعية .. كما سبق لها ان اصدرت مدونة الشغل التراجعية والرجعية وقانون اسرة رجعي سنة 2004 كما عملت على الشروع في تفكيك قوانين الوظيفة العمومية على راسها قنون 05/58 ثم قانون فصل التكوين عن التوظيف الذي سيمهد للتعاقد وتخريب انظمة التقاعد كما مررت القانون الاطار 51/17 لضرب مجانية التعليم وشرعنة التعاقد وتعميمه وهي تحضر لتمرير قانون تكبيلي للاضراب وقانون التحكم في النقابات ...

- فرض اليات مؤسساتية تلعب دور الوساطة في التشغيل والسكن والتعليم والنقل وخدمات الماء والكهرباء لاشراك القطاع الخاص والراسمالالريعي والاحتكاري ومن هذه المؤسسات الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ثم الوكالة الوطنية للتنمية البشرية وانشأت الى جانبها صندوق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية...

كما حافظت الدولة على مؤسسات ذات طابع استشاري بل قامت بدسترتها منها المجلس الاعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والمجلس الوطني لحقوق الانسان ومجلس المنافسة وغيرها من المؤسسات الشكلية اضافة الى محتمع مدني مخزني ريعي للسيطرة على البوادي والشباب والنساء..

وتحاول الدولة بهده المؤسسات الصورية والقوانين التراجعية انها تريد تعمل على تقليص دائرة الفقر والاقصاء والتهميش والجواب عن الاختلالات المجالية عبر تعميم التعليم وتجويده وانصاف الفقراء من خلال مخططات ميثاق التربية والتكوين والبرنامج الاستعجالي ثم الرؤية الاستراتيجية والتغطية الصحية عبر اقرار التغطية الصحية الإجبارية L'AMO والتغطية التكميلية لفائدة المتوفرين على نظام الحماية الاجتماعية وايضا برنامج راميد لفائدة الفقراء وتوفير فرص الشغل لادماج الشباب والنساء واشراكهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ...

4 وصفتم أهداف السياسات الاجتماعية بالمعلنة ، مما يوحي ان هذه الأهداف لاتمثل الخلفيات الحقيقية لهذه السياسات ، فما الخلفيات الحقيقة ؟ وما أثرها على الصراع الطبقي ببلادنا منذ ستينيات القرن الماضي؟

الخلفيات الحقيقية وراء السياسات الطبقية التصفوية للنظام التبعي يمكن اجمالها كما يلي :

- ارساء النظام التبعي في بداية الاستقلال الشكلي عبر تمكين التحالف الطبقي قيد التشكل من السلطة والثروة وهذا لم يكن ممكنا دون خدمة الراسمال العالمي ومصالحه في بلادنا والمنطقة ودون فرض الاستبداد المخزني عبر بناء شبكات الريع والامتيازات والفساد والولاءات والعلاقات الزبونية والعمالة للامبريالية...

> مزيدا من تفقير الطبقات الشعبية عبر تجريد الفلاحين الصغار والمتوسطين من الارض والماء وتكثيف استغلال العمال والعاملات للرفع من فائض القيمة وتوسيع هامش الربح للجواب على ازمات الرأسمالية المستمرة وتناقضاتها وفي مرحلة التوحش الراسمالي

- مزيدا من الاندماج في النظام العالمي خلال ثمانينيات القرن الماضي عبر سياسات التقويم الهيكلي منطلق العلاقات غير المتكافئة في اطار المد النيوليبراليالمعولم فترة تاتشر وريغان والخضوع التام للمعايير القاسية لمنظمة التجارة العالمية خصوصا تعميم الانفتاح الاقتصادي وخوصصة قطاع الخدمات.

- مزيدا من تفقير الطبقات الشعبية عبر تجريد الفلاحين الصغار والمتوسطين من الارض والماء وتكثيف استغلال العمال والعاملات للرفع من فائض القيمة وتوسيع هامش الربح للجواب على ازمات الرأسمالية المستمرة وتناقضاتها وفي مرحلة التوحش الراسمالي ستزحف السياسات الاجتماعية على مكتسبات الطبقة المتوسطة التي تتعرض للإندحار اليوم ..

- مزيدا من تجهيل المغاربة والمغربيات عبر تفكيك التعايم العمومي وخوصصته وتسليعه وتسطيح مضامينه حتى ان منظومتنا تحتل المرتبة 71 من بين 73 اسوأ منظومة تعليمية في العالم وان تلامذتنا يحتلون المرتبة 48 من بين 50 دولة في السلم الهولندي للتحكم في القراءة وان 75% من تلامذتنا لا يتحكمون في القواعد الرياضية الاولية و69% منهم بعيدون عن الحد الادنى من التحكم في القواعد العلمية الاولية اضافة الى اللغات بما فيها اللغات الرسمية ... اما الحماية الصحية فنحن بعيدون عن المعايير الدولية وبعيدون حتى عن الدول القريبة في مستوى تنميتها ومقدراتها منا مثلا نسبة الميزانية المخصصة للخدمات الصحية لا تتعدى 5,5% والى عهد قريب كانت فقط 4% تونس 8% والجزائر 9% بينما المعايير الدولة تقول ب 12% من الميزانية يجب ان تتوجه للصحة العامة .. الدولة لا تساهم في علاج المغاربة الا بنسبة 33% يعني نحن نؤدي 67% في حين منظمة الصحة العالمية تقول بعكس النسبة وعلى مستوى اخر كشفت جائحة كرونا ان دائرة الفقر توسعت في بلادنا عكس المعلن عنه في البرامج الاجتماعية حيث ان 24 مليون مواطن احتاجوا الى المعونات كما ان المؤشرات الدولية تؤكد الخصاص الاجتماعي المهول عند المغاربة المرتبة على سلم التنمية البشرية تراوح مكانها بين 123 و119 .. سلم المساواة المرتبة 125 سلم الحريات 148 .. هذه هي الكوارث الاجتماعية الناجمة عن الاختيارات الطبقية في بلادنا ..

رغم التضليل والادعاءات الرسمية واشادات المراكز المالية العالمية باختيار النظام التبعي ظل المغاربة يفهمون و يدركون زيف هذه الشعارات كما ظلت المقاومات الشعبية متقدة و مناهضة ورافضة لهذه السياسات اللاشعبية عبر الإنتفاضات وقوافل الشهداء والمقابر الجماعية والمعتقلين وضحايا القمع المخزني منذ انتفاضة الريف الاولى 1958/59 مرورا ب 23مارس 1965 وانتفاضة اولاد خليفة ومولاي بوعزة خلال السبعينيات ثم انتفاضات يونيو 1980 ويناير 1984 ودجنبر 1990 ثم انتفاضات سيدي افني وصفرو وحركة 20 فبراير المجديد وحراك جرادة والريف هذه الانتفاضات والتضحيات الجسام لحد الان لم تستطع احداث اختراق في جوهر النظام التبعي بسبب غياب افق سياسي وقيادة سياسية لقيادة التغيير وهذا ما يفرض انجاز مهمة بناء حزب العمال والكادحين وكل الذين لهم مصلحة في التغير في هذا البلد ..

في خلفيات التراجع عن نظام البكالوريوس

عبد الحق الواسولي

إن مظاهر تردي قطاع التعليم ببلادنا ليست جديدة،فهذا القطاع تعرض لمحاولات "إصلاح" متكررة لم تخرجه أبدا من أزمته البنيوية ولم تؤد تلك المحاولات، في كل مرة،سوى إلى تفاقم وتعميق مظاهر الأزمة. كما أن هذا القطاع بطبيعته كان دائما محط صراع سياسي بين منظور رسمي يهدف باستمرار إلى تكريس النخبويةوضرب مجانية التعليم وجودته ومحاصرة الفكر النقدي والتحرري من جهة ومنظور ديمقراطي تقدمي من جهة ثانية، يناضل من أجل تعليم شعبي ديمقراطي،علمي وعلماني،مجاني وجيد للجميع.فهو إذن كان وسيبقى جزءا من معادلة الصراع العام في المجتمع.

كما هو معلوم أن الكل متفق على كون التعليم ببلادنا يعيش أزمة عميقة منذ عدة عقود، وما الإصلاحات الفاشلة المزعومة والمتكررة إلا دليل على ذلك وآخرها نظام البكالوريوس الذي لم يصمد وتم التخلي عنه من طرف الوزارة بشكل انفرادي أولا لأن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (مؤسسة رسمية تابعة للدولة المخزنية) حول نظام البكالوريوس، والذي اعتبر فيه أنه يفتقر إلى تصور يوضح الرؤية والغاية منه، وثانيا و هذا هو السبب الرئيسي للتراجع على نظام البكالوريوس نظرا لعدم استقلالية القرار السياسي المغربي وتبعيته للدوائر الامبريالية وخصوصا الفرنسية. إن هذا النظام الذي طبلت له الوزارة وتم اعتماده جزئيا في بعض المسالك ببعض الكليات على الرغم من كون المعنيين بالأمر من أساتذة، عبر ممثليهم في الهياكل الجامعية والنقابة الوطنية للتعليم العالي، حذروا الوزارة من التسرع في تنزيل نظام البكالوريوس دونتقييم جدي لنظام LMD، وهذا دليل على الارتجالية وعدم وضوح الرؤيا.

إن نظام البكالوريوس المزعوم لم يختلف كثيرا عن نظام LMD كونه لم يرق إلى الإجابة عن الأسباب الجوهرية التي أوصلت المنظومة التعليمية برمتها إلى هذا المستوى المتدني جدا. وكما لا يخفى على أحد أن أزمة التعليم ببلادنا وبالرغم من محاولات الإصلاح المتتالية، أزمة مزمنة منذ نهاية السبعينات سببها تعاقب سياسات تعليمية مرتجلة تفتقر إلى الاستمرارية وبعد الرؤيا ولا تضع في مركز اهتمامها الفعلي العنصر البشري من تلاميذ وطلبة وأساتذة، كما لا تولي الاهتمام اللازم لصيانة وتحديث الفضاء التعليمي من بنيات تحتية وتجهيزات وتحسين ظروف إنجاز العملية التعليمية والتأطير والبحث العلمي باعتباره محور هذه العملية في التعليم العالي.

إن عدم فهم الهدف العام وهو، أي مجتمع ننشد بناءه للأجيال القادمة؟ سيضعنا بالضرورة أمام إشكال عويص، وهو استحالة الإجابة على السؤال الإشكالي: أي مدرسة، أي جامعة نريد؟وبالتالي أي مواطن أي إنسان نريد ؟

طبق مع بداية السنة الجامعية

2004.2003 نظام جديد للدراسة والمواد والشعب، يستند في عمومه إلى القانون 01.00، وإلى مذكرات وزارية، وإلى نتائج أعمال بعض اللجن المعينة لهذه المهمة. وجاء هذا النظام بإعادة الهيكلة البيداغوجية للدراسة في إطار مسالك ووحدات ومجزوءات، وتغيير برامج الدراسة في فصول، وتغيير نظام الامتحانات، والشواهد بما اصطلح عليه نظام LMD، ولا بد من الإشارة هنا أن نظام البكالوريوس لم يخرج عن هذا الإطار. إلا أن النظام الجديد القديم، وبالرغم من المجهودات التي بذلها الأساتذة، صاحبته العديد من المشاكل نذكر منها:

- انعدام الرابط بين الإصلاح البيداغوجي وخيارات استراتيجية كبرى واضحة تستجيب لطموح الشعب المغربي وتوفر حلولا للمشاكل الحقيقية التي تعاني منها الجامعة المغربية.

- الإلقاء بمسؤوليات جديدة على عاتق الأستاذ والطالب والإداري دون أي تحفيز.

- التركيز على المراقبة واختزال العلاقة بين الطالب والأستاذ في التنقيط وتهميش عنصر التأطير والاحتضان.

- محدودية الإمكانات البشرية والمادية المعتمدة وضعف نسبة التأطير.

- الإجهاز على مكتسبات هامة، منها مجانية التعليم واعتماد التكوينات المؤدى عنها، والخضوع لمنطق " تكلفة التعليم"وتشجيع التعليم الخصوصي.

- التسرع الذي طبع وضعوإعادة صياغة المضامين الجديدة الملقنة للطلبة، والذي أدى إلى تجديدها شكلا وانعدام انسجامهامضمونا، وعدم انفتاحها على آفاق واضحة، وغياب استجابتها لمواصفات تخرج مضبوطة مرتبطة بحاجيات معينة وأهداف استراتيجية محددة.

- ازدواجية الأنظمة داخل نفس المؤسسة وخلق مؤسسات داخل المؤسسة.

- المشاكل التي يطرحها نظام الأسدسيات: التسجيل في الوحدات، وشروط الانتقال من أسدس إلى آخر، وبرمجة الوحدات مرة واحدة في السنة... تفرغ النظام الجديد من محتواه.

إن كل هذه الإصلاحات البيداغوجية لم تكرس سوى مزيد من التدهور وفقدان الثقة في نظام تعليمنا العالي العمومي، فعلى مستوى الأهداف والمحتوى وعلى مستوى الوسائل، لم يتحقق ما كان متوقعا، وبذلك يكون ساهم في تعميق أزمة الجامعة المغربية وعلاقاتها بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وبشكل أدق لعبت دورا مركزيا في ضرب نوعية التعليم العالي وجودته والتضييق على امتداداته وتخريبه عن وعي.

إن المهام الأساسية الكبرى المطروحة اليوم هي إيقاف مسار هذا الإصلاح واعتماد إصلاح جذري حقيقي وعقلاني يتبنى منظورا شموليا تساهم فيه كل مكونات الجامعة المغربية ويضع المقتضيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجغرافية والتحديات الممكنة والمحتملة ضمن أولويات النهوض بالتعليم العالي والبحث العلمي وتطويرهما.

من وحي الأحداث

مسؤولية الدولة في غلاء الأسعار

التيتي الحبيب

دأبت الدولة ومعها البرجوازية الاحتكارية على إلقاء مسؤولية الغلاء على الظرفية الاقتصادية والمناخية والأزمة الاقتصادية العالمية. وهي بذلك تريد ان تبعد المسؤولية عنها حتى تتجنب المحاسبة ومعها تحمل العواقب. لا يسعنا الحيز هنا للتفصيل في هذه المسؤولية ولذلك سنتطرق في عجالة إلى أهم مادة يشكل الغلاء فيها اكبر ضرر للمواطنات والمواطنين، إنها مادة المحروقات وهي نموذج من السلع تسوقه شركات وبعضها تمارس شبه احتكار؛ وهذه المادة تعتبر أساسية في الإنتاج الصناعي والزراعي ونقل البضائع والمسافرين...إن أية زيادة في أسعار هذه المادة تنعكس على أسعار باقي السلع أكانت بضائع أو خدمات.

في موضوع تحديد أسعار المحروقات نجد مسؤولية الدولة قائمة في شقين اثنين:

- شق تحديد بنية السعر نفسه ويمكنا تلخيص ذلك في حجم الضرائب التي تفرضها الدولة وهي أساسا نوعين: الأولى، هي الضريبة الداخلية على الاستهلاك وهذه الضريبة تهم الكميات المستوردة وقد بلغت سنة 2021 مستوى 15 مليار درهما والضريبة الثانية هي الضريبة على القيمة المضافة التي بلغا حوالي 11 مليار درهما وهذه الضريبة تهم كلفة الاستيراد. هكذا تخضع المحروقات إلى عملية تضريب مزدوجة الاولى تهم الكميات والثانية تهم المبالغ المدفوعة في الاستيراد؛ يضاف الى هذه الضرائب سياسة الدولة في تحديد هامش الربح الذي تكرمت به على الشركات العاملة في القطاع وهو هامش 15% . إن تركيبة أثمان المحروقات تشمل 50% تكلفة و35% ضرائب و 15% هامش الأرباح.

- الشق الثاني هو قرار الحكومة تحرير القطاع بعد ان تخلت عن سامير التي اجهز عليها القطاع الخاص ودفعها للإفلاس المصطنع حتى يتهرب من مسؤولية استغلال للطبقة العاملة ونهبه لعموم المواطنات والمواطنين. ان التفريط في وحدة تكرير النفط سامير هو جريمة اقتصادية واجتماعية ناهيك عن كونها جريمة سياسية عنوانها التفريط في الأمن الطاقي للمغرب ورهنه للشركات البترولية العالمية.

من خلال هذا النموذج للغلاء يتضح أن أعمق أسباب موجات الغلاء المتتالية والتي تعصف بالقدرة الشرائية لأغلبية المواطنين والمواطنات هي سياسات الدولة خدمة مصالح الكتلة الطبقية عميلة الشركات الرأسمالية الكبرى. إنها اختيارات إستراتيجية للمنظومة الاقتصادية المطبقة منذ بدايات سنوات ستينيات القرن الماضي اختيارات الليبرالية والانصياع للمؤسسات الدولية التي تملي شروطها وتفرض تسخير خيرات الوطن لصالح الاستعمار الجديد.

إن معركة القضاء على الغلاء هي معركة واحدة مع معركة التحرر الوطني من قبضة الامبريالية ومن هيمنة وسيادة كتلة طبقية مشكلة من حفنة من الاحتكاريين والطفيليين الذي يوظفون الغلاء للمزيد من جمع الثروات وتهريبها إلى حساباتهم السرية بالخارج.